العلاقات العراقية – البريطانية بعد عام 2003

أ.د. ستار جبار الجابري/مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد/ العراق

الملخص:

أدرك البريطانيون أهمية العراق الإستراتيجية منذ مطلع القرن السابع عشر، لذلك بدأوا منذ ذلك التاريخ التخطيط للسيطرة عليه، وأصبح لهم نفوذ كبير فيه حتى عام 1914 عندما احتلت القوات البريطانية العراق. وعلى الرغم من دخول العراق إلى عصبة الأمم وإعلانه دولة مستقلة عام 1932، إلا أنه بقي خاضعاً للنفوذ البريطاني حتى ثورة 1958 .

تذبذت العلاقات بين البلدين بعد عام 1958، ولغاية عام 1991 عندما اشتركت بريطانيا بحرب الخليج ضد العراق وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. وفي عام 2003 دخلت بريطانيا تحالفاً مع الولايات المتحدة خارج إطار الشرعية الدولية لغزو العراق واحتلاله، وبعد هذا التاريخ أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتطورت العلاقات بشكل كبير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بعد عام 2003 .

Abstract

The British knew the importance of Iraq strategy since the beginning of the seventeenth century, so they planned to control it, and it became a big influence them there until 1914, when British forces occupied Iraq. Although Iraq's entry into

the League of Nations and declared an independent state in 1932, but it remained under British influence until the 1958 revolution.

Relations between the two countries had not stabilized after 1958, and in 1991 Britain participated Gulf War against Iraq and the severance of diplomatic relations. In 2003, Britain entered into an alliance with the United States to occupy Iraq, and after this date restored diplomatic relations between the two countries. And developed relations politically, economically and culturally after 2003.

المقدمة :

كان العراق منذ القدم محط اهتمام دول العا لم لما يتمتع به من موقع جغرافي وحضارة وتاريخ ضارب في القدم، وكان العراق أحد الدول التي كان (نابليون) يزمع أن يقيم فيها مركزاً لقيادته في طريقه لاحتلال الهند، ولعل البريطانيون أدركوا هذه الحقيقة، فازداد شعورهم بأهمية العراق الإستراتيجية، ونظراً لموقعه الجغرافي ومركزه السوقي الذي يربطه بإيران والخليج، ويجعله طريقاً سريعاً ومختصراً تأتي منه المواد الأولية، وتعود الصناعات البريطانية عبره ثانية إلى أسواق الشرق، لذا دخل ضمن دائرة اهتمام الحكومة البريطانية حتى من قبل أن تنزل القوات البريطانية في البصرة عام 1914م بقرون.

وعلى الرغم من أن العراق كان جزءً من الدولة العثمانية، إلا إنه كان يتمتع بعلاقات مع دول العا لم، لذا يمكن أن يطلق عليها مصطلح (العلاقات غير الرسمية)،

فعلى سبيل المثال كانت هناك علاقات للعراق مع فرنسا، ومن ثم وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول، منذ القدم وقبل تأسيس الدولة العراقية وذلك في أيام حكم المماليك، والذي كان يتمتع فيه العراق بشكل من أشكال الحكم الذاتي أو الاستقلال الجزئي . لذلك اخترنا في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على العلاقة بين العراق وبريطانيا في حقبة مهمة وحساسة من تاريخ العراق، وهي حقبة ما بعد العام 2003.

ولكي تتضح الصورة فلابد من تسليط الضوء على جذور تاريخ العلاقة بين البلدين، إذ يعد العراق من أهم الدول التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بريطانيا، ومؤسسة السياسة الخارجية فيها على وجه التحديد، لأهمية العراق لبريطانيا تحديداً، وأهميته في العالم عموماً .

وسيهتم البحث بدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين في حقبة ما بعد العام 2003 .

أولاً : اطلالة على العلاقات العراقية – البريطانية قبل العام 2003

يعدّ العراق واحداً من أكثر الدول التي تقع على طريق الهند أهمية بالنسبة لبريطانيا، لذا سعت إلى مد نفوذها فيه منذ مطلع القرن السابع عشر [1]. ويرجع تاريخ العلاقة بين العراق وبريطانيا إلى العام 1640م حينما شوهد موظفو ووكلاء شركة الهند الشرقية الإنكليزية في البصرة والتي أسست لهذه العلاقة، ولو أن الشركة لم تتمكن في بادئ الأمر من أن تجد موطئ قدم لها بشكل ثابت، إلا إنها وجدته

وثبتته بعد قرن من العام المذكور، فقد أصبح وزن الشركة ملحوظاً منذ حوالي 1775م عندما كان البريطانيون يحمون ويقودون السفن المسلحة التي يملكها والي بغداد والتي كانت ترفع العلم البريطاني. وكان الوالي في أغلب الأحيان يتصرف بإيحاءات من الممثل البريطاني والذي كانت له علاقات مع شيوخ العشائر الرئيسين، وكان المقيم البريطاني يمتلك سفن تحمل المدافع تجوب في نهر دجلة .

كان لبريطانيا وكلاء تجاريون في بغداد والبصرة، وإحتلت البصرة مكانة أثيرة لديهم واستمر ذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر، وكانت الوكالة التجارية البريطانية أول مؤسسة ترفع إلى مستوى قنصلية. وقد استصدر السفير البريطاني في الاستانة (هنري نيفل) في سنة 1764 فرماناً (قراراً) من السلطان بالموافقة على تعيين (روبرت غاردن) ممثل (شركة الهند الشرقية) قنصلاً في البصرة، ومنحه الامتيازات والحصانات الممنوحة عادة لقناصل الدول الأجنبية، وكان روبرت غاردن أول ممثل رسمي للحكومة البريطانية في العراق . أما في بغداد فقد كان هناك وكالة لكنها لم تكن دائمية يقوم بها شخص أرمني في سنة 1755 ثم بريطاني بعد ذلك بعشرة أعوام أي في سنة 1765 [2].

وفي العام 1798 – وهي السنة التي غزا فيها نابليون بونابرت مصر – سمح والي بغداد سليمان باشا بتعيين مبعوث بريطاني دائم في العراق، وعندها افتتحت المقيمية البريطانية في بغداد في تلك السنة، وعين هارفورد جونز (Harfard Johns) لرئاستها، وتمكن الأخير من إثارة سليمان باشا على النفوذ الفرنسي، حتى وصل الأمر إلى إقدام الوالي على إيداع القنصل الفرنسي المسيو روسو وأتباعه السجن، دليلاً على حسن النية إزاء البريطانيين [3].

وفي العام 1808 عينت بريطانيا المستر ريج قنصلاً في بغداد [4]، ويعد هذا الرجل هو أول من عمل على تكريس الدور البريطاني في العراق، ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً [5]، وكان يتمتع بعلاقات كبيرة ومهمة مع العراقيين، وكانت شخصيته أقوى من شخصية الوالي العثماني، فكان محط تقدير وإعجاب العراقيين، لاسيما وأن النزاع كان على أشده بين الولاة والقادة في بغداد، وكانوا في تغيير مستمر، فقد شعر العراقيون بأن المستر ريج باقٍ بقوته ولم يتغير لاسيما حينما رأوا أن الولاة في بغداد يلجأون إليه في دعمهم وتثبيتهم، فأصبح الناس "لا يقيمون وزناً لوعود بشواتهم وأعيانهم إلا إذا كانت مدعومة بضمان من المستر ريج" [6]، ولعل النزاع الذي حصل بين القنصل البريطاني ريج وداود باشا [7] في العام 1820 يوضح ما ذهبنا إليه من قوة النفوذ البريطاني في العراق [8].

ففي العام المذكور فرض والي بغداد داوود باشا ضرائب إضافية على الصادرات والواردات البريطانية، فاحتج ريج على هذا الإجراء بقوله إن للبريطانيين حقوقا أقرتها الاتفاقيات مع العثمانيين، فرد الوالي بأنه لا يعترف بأي حق للبريطانيين في بغداد، وتطور الأمر ومنعت السفن البريطانية من الدخول إلى ميناء البصرة، وأراد القنصل البريطاني الخروج من بغداد، وحوصرت القنصلية البريطانية بالمسلحين، وحصن ريج نفسه بالجنود، وكادت تنشب معركة بين الطرفين، ثم حلت بعد إدراك الوالي لحجم المشكلة، فأرسل مفاوضين عنه إلى المستر ريج فاستقبلهم القنصل البريطاني بغضب وانزعاج شديدين [9].

استمرت العلاقة البريطانية العراقية بعد ذلك، فعينت الحكومة البريطانية الكابتن تيلر قنصلا جديداً في بغداد ليكون خليفة ريج في هذا المنصب وذلك في

العام 1821، وحاول القنصل الجديد أن يتولى الضباط البريطانيون مهمة تدريب الجيش حينما التمس رغبة الوالي في تطوير القدرات العسكرية العراقية، وبالفعل اعتمد داوود باشا على بريطانيا في تسليح الجيش، وجلب بعض الضباط البريطانيين أمثال جورج كيبل ورفاقه لهذه المهمة . ولم تنحصر العلاقة بين بريطانيا والعراقيين في التمثيل الرسمي فحسب، بل تعداه إلى التمثيل الشعبي فقد بعثت بريطانيا المبشر المسيحي غروفز الذي سكن بغداد واتصل بأهلها وأصبحت له علاقات معهم ووقف معهم في زمن محنة وباء الكوليرا [10].

ظل المقيم السياسي البريطاني يتمتع بمكانة متميزة في بغداد العثمانية حتى بداية الحرب العالمية الأولى وكانت الحكومة البريطانية تحرص على إظهار المقيم السياسي واحاطته بكل مظاهر الأبهة، وكان للمقيمين منذ عهد ريج حراس مسلحون يبلغ عددهم بضع مئات وكانت لهم قيافتهم المزركشة. كما كان للمقيمية زورق مسلح اسمه (كوميت) يرسو إلى جوار المقيمية التي تقع بنايتها على نهر دجلة. واستمر ذلك حتى وقوع الحرب العالمية الأولى ووقوف الدولة العثمانية مع ألمانيا في الحرب ضد بريطانيا، وقيام الأخيرة بإرسال حملتها المعروفة واحتلال البصرة 1914، ثم احتلال بغداد 1917، واحتلال الموصل 1918، وهكذا قطفت بريطانيا ثمار جهود مقيميها السياسيين ووكلائها التجاريين [11].

كانت بريطانيا تعول على"المقيم السياسي" فهو الذي يرعى مع موظفيه المصالح السياسية والاقتصادية البريطانية في بغداد ومدن الخليج العربي بما فيها البصرة وبغداد حتى ان اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطاني صرح سنة 1892 في مجلس

اللوردات: "إن بغداد تقع ضمن موانئ الخليج ويجب أن تدخل ضمن اهتمامات السياسة البريطانية" [12].

أما على الصعيد التجاري فكانت هناك صلات بين التجار البريطانيين والعراقيين، فقد ذكر بطاطو أن البريطانيين كانوا يحضون بمعامله خاصة ومتميزة في السوق العراقية، فبموجب معاهدة الامتيازات الانكلو عثمانية عام 1675م فقد أعفي التجار البريطانيون من الضرائب، أما البضائع التي يقومون باستيرادها وتصديرها فلا تخضع إلا لرسم مقداره 3% ، بينما كان العراقيون يدفعون 7.5% وربما تصل إلى 8.5% في بغداد، وكان التجار الذين يتمتعون بحماية البريطانيين متحررين من الضرائب التي يفرضها الباشوات، وهذا يدلل على وجود علاقات خاصة بين العراقيين وبريطانيا، ومن جانب آخر كان البريطانيون يولون للعراق أهمية خاصة ولعل هذه السياسة كانت ذات مغزى بعيد اتضح فيما بعد، فقد صرح اللورد كيرزن في العام 1892م بأهمية بغداد التجارية فقال يجب أن تدخل بغداد ضمن السيطرة البريطانية، وذلك بعد التقرير الذي رفعة نائب القنصل البريطاني في البصرة الذي يحمل الرقم 921 للعام 1891م حيث قال إن تجارة ميناء البصرة تقع كلياً في أيدي أربع شركات بريطانية، وقد أسهب لورد بريطاني في خطابه الذي ألقاه في مجلس اللوردات عام 1911م فقال : " من الخطأ أن نفترض أن مصلحتنا السياسية تنحصر في الخليج، كما إنها ليست منحصرة بين بغداد والبصرة، بل تتعداها وتمتد إلى بغداد نفسها "، وفي العام 1909م كانوا التجار البريطانيون يجوبون بغداد [13].

ناهيك عن بعض العلاقات التي كانت بين بعض القادة العراقيين والحكومة البريطانية قبل الاحتلال البريطاني للعراق كالعلاقة التي ربطت السيد طالب النقيب عام 1913م مع بريطانيا. يستدل مما سبق بأن العلاقات العراقية البريطانية غير الرسمية كانت وثيقة وممتدة قبل الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914 .

وفي أعقاب اندلاع الحرب العالمية الأولى في العام 1914 ودخول الدولة العثمانية (التي كان العراق تحت سيطرتها) في تحالف إلى جانب ألمانيا، نزلت القوات البريطانية على الشواطئ العراقية، وسيطرت على البصرة بعد انسحاب القوات العثمانية في تشرين الثاني 1914، وواصلت القوات البريطانية تقدمها باتجاه بغداد، ونجحت بالسيطرة عليها في 11 آذار 1917، ثم تقدمت حيث سيطرت على كركوك في شهر آب من العام 1918 ، ثم سيطرت على الموصل في تشرين الثاني من العام ذاته، ليصبح كامل العراق تحت الاحتلال البريطاني [14].

شرعت القوات البريطانية بإقامة (إدارة مدنية عامة) وقد عين السير بيرسي كوكس (حاكماً سياسياً عاماً) للعراق، وبذلك يعد كوكس أول ممثل لبريطانيا في العراق بعد الحرب العالمية الأولى . وفي سنة 1918 نقل بيرسي كوكس إلى طهران فأصبح نائبه الكولونيل آرنولد ويلسن وكيلاً للحاكم المدني العام. وقد عرف ويلسن بإنتماءه للمدرسة الهندية البريطانية التي كانت تذهب بإتجاه الاستمرار في حكم العراق حكماً عسكرياً مباشراً، ودون أن تتاح لسكانه فرصة حكم أنفسهم بإنفسهم [15].

إن الاحتلال البريطاني للعراق مر بعدة مراحل، فلقد ناقشت بريطانيا بعد الحرب سياستها العامة في العراق والأنموذج الإداري التي كانت تنوي تأسيسه،

وكانت هناك مدرستان من الفكر أثرتا على صانعي القرار السياسي في لندن. كانت الأولى قد أقرتها الدائرة الاستعمارية والتي ركزت على سياسة السيطرة المباشرة لحماية المصالح البريطانية في الخليج والهند. أما المدرسة الثانية فكانت تسعى إلى أن تستميل القوميين العرب، وتوجههم بسيطرة غير مباشرة. وكان البريطانيون منقسمون في العراق نفسه على هذا الموضوع، قسم تحت تأثير السير أرنولد ويلسون الذين أيدوا الهيمنة المباشرة، والآخرون متهيبين من عدم الاقتناع بالإدارة البريطانية، نصحوا بالسيطرة غير المباشرة واقترحوا تأسيس نظام محلي يكون تحت الإشراف البريطاني [16].

ولم تكن بريطانيا في عام 1920 قد قررت بعد أي من السياستين ستتبع حين أثرت الأحداث في الأقطار العربية الأخرى على الأوضاع في العراق بصورة كبيرة ومتطرفة. ففي بدايات 1920 قام الأمير فيصل بن الشريف حسين الذي قاد الثورة العربية في 1916، بتأسيس حكومة عربية في دمشق ونصب نفسه ملكاً على سوريا. في هذه الأثناء التقت مجموعة من الوطنيين العراقيين لتنصيب الأمير عبد الله الأخ الأكبر لفيصل ملكا على العراق.

وفي 25 نيسان سنة 1920 عهدت عصبة الأمم إلى بريطانيا بالانتداب على العراق بإعتبار أن أهله غير قادرين على حكم أنفسهم بإنفسهم، أو إنهم بحاجة إلى وصاية دولية، لكن العراقيين ثاروا ثورتهم الكبرى سنة 1920[17]، فإضطر البريطانيون أن يغيروا سياستهم ويصرفوا النظر عن سياسة الحكم المباشر ويفكروا في إقامة حكومة محلية، وقد أعيد بيرسي كوكس إلى العراق بصفة (مندوب سامي)

تمهيداً لتأسيس حكومة عراقية تدار – كما قالت المس بل – بأيد عراقية وأدمغة بريطانية [18].

في تشرين الأول 1920 عاد السير بيرسي كوكس إلى بغداد، وبدأ اللقاءات مع قادة الحركة الوطنية، وأخذ يمهد لتلبية مطلب العراقيين بأن يكون أحد ابناء الشريف حسين ملكاً على العراق، ومع أن العراقيين كانوا يحبذون أن يكون الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً، إلا إن البريطانيين فضلوا الأمير فيصل [19].

وفي آذار 1921 عقد مؤتمر القاهرة الذي ترأسه تشرشل لتأمين الاستقرار لشؤون الشرق الأوسط، وسمي فيصل ملكاً على العراق مع توصية بإجراء استفتاء لتأكيد التنصيب. كان السير بيرسي كوكس والمعين حديثاً حينها كمندوب سامي في العراق، مسؤولاً عن تنفيذ الاستفتاء. وكانت الحكومة الانتقالية المشكلة من قبل كوكس (حكومة عبد الرحمن النقيب) قبيل مؤتمر القاهرة قد مررت قراراً في 11 تموز 1921 تعلن فيه فيصل ملكاً على العراق، على أن تكون "حكومته دستورية، ممثلة لكل أبناء الشعب وتنهج الديمقراطية، ولقد اقر الاستفتاء هذا الإعلان، وتوج فيصل رسميا ملكا في 23 آب 1921.

إن تأسيس الملكية كان الخطوة الأولى لتأسيس النظام الوطني. وتبعته خطوتان: التوقيع على معاهدة التحالف مع بريطانيا، ووضع مسودة الدستور (القانون الأساسي). وكان من الضروري أن تسبق المعاهدة الدستور وتعريف العلاقات بين العراق وبريطانيا. وفي هذه الأثناء تقاعد السير بيرسي كوكس وعاد الى بلاده وخلفه السير هنري دوبس[20] الذي شغل منصب (المندوب السامي البريطاني)

ست سنوات، وتم توقيع المعاهدة العراقية البريطانية الأولى في 10 تشرين الأول 1922، ولقد كانت المعاهدة صياغة أخرى لإعلان الوصاية دونما إشارة مباشرة إليه.

ولقد توضح فيما بعد بأن ما كان قائما جوهرياً وليس شكلياً هو الانتداب ولم يجر تحقيق الاستقلال التام. ولم يكن الرأي العام في العراق موافقاً على الاتفاقية، مثلما كان الرأي العام البريطاني مقتنعاً بالالتزامات إزاء العراق. ولقد كانت هناك حملة صحفية خلال الانتخابات العامة التي تمت في 1922 ضد ما تنفقه بريطانيا في العراق. ولاختلاف الرأي العام في كل من بريطانيا والعراق، فقد تم توقيع بروتوكول للاتفاقية في 30 نيسان 1923 بتقليل مدة الاتفاقية من عشرين سنة إلى أربع سنوات. ولقد تم في 11 حزيران 1924 إجراء تعديلات على المعاهدة بعد أن هددت بريطانيا بأن رفض المعاهدة سيؤدي إلى رفع الموضوع إلى عصبة الأمم [21].

كان العراقيون الوطنيون غير مقتنعين بالانتداب، وطالبوا بالاستقلال كحق من حقوقهم، كما وعدوا خلال إعلان الحرب والمعاهدات، ولقد تمت عدة محاولات لتعريف العلاقات الانكلو عراقية كما نصت معاهدتي 1926 و1927 دونما تحريف أساسي بمسؤوليات بريطانيا [22]. وقررت الأخيرة في 1929 أن تضع حداً لهذا المأزق وتسوي مصالحها مع طموحات الوطنيين العراقيين، وأعلمت العراق بإن الانتداب سينتهي في 1932، وستناقش اتفاقية جديدة حول الاستقلال، وشكلت حكومة جديدة ترأسها نوري السعيد [23].

وقعت المعاهدة الجديدة في 30 حزيران 1930، وأقرت تأسيس تحالف قوي بين العراق وبريطانيا، مع إقرار "التشاور التام والصريح بين الطرفين في جميع الأمور التي تخص السياسة الخارجية، والتي قد تؤثر على مصالحهما المشتركة". وللعراق إدارة النظام والأمن الداخلي ويدافع عن نفسه تجاه الاعتداءات الأجنبية، بإسناد بريطانيا. ويجب التشاور مع بريطانيا حول أي خلاف يحصل بين العراق ودولة ثالثة يشتمل على خطر الحرب بينهما، على أمل إيجاد تسوية استنادا إلى ميثاق عصبة الأمم. في حالة وجود تهديد وشيك بالحرب، فيتخذ الطرفان وضعا دفاعيا مشتركا. واقر العراق بأن حماية وإدامة طرق المواصلات الأساسية البريطانية تصب في مصلحة الطرفين . لذا منحت بريطانيا مواقع لقواعد عسكرية جوية لقطعاتها قرب البصرة وغرب الفرات، وقد نصت المراسلات بين العراقيين والبريطانيين على أن يمنح السفير البريطاني امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول كما يكون ممثل العراق في بريطانيا بدرجة وزير مفوض . وإن مدة صلاحية هذه المعاهدة هي لـ 25 سنة، وتكون نافذة حال دخول العراق إلى عصبة الأمم، وفي 3 تشرين الأول 1932 قبل العراق في عصبة الأمم دولة مستقلة.

بعد دخول العراق عصبة الأمم لم ترشح بريطانيا سفيراً جديداً لها في العراق كما تقتضي ذلك قواعد البروتوكول، بل غيرت صفة المندوب السامي إلى سفير، وكما هو معروف فإن المندوب السامي يتبع وزارة المستعمرات، في حين يتبع السفير وزارة الخارجية، لذلك بقي السير فرانسيس همفريز سفيرا لبلاده في العراق [24].

وبعد وفاة الملك فيصل الأول، خلفه ولده الملك غازي من سنة 1933-1939، وفي عهده استقال السير فرانسيس همفريز من منصبه لكبر سنه وعاد الى

بلاده سنة 1935، فعينت الحكومة البريطانية محله السير ارجيبولد كلارك كير، والذي نقل من ستوكهولم حيث كان هناك وزيراً مفوضاً. وكان الملك غازي فتى وقليل الخبرة، وهذا الوضع أعطى الزعماء السياسيين الفرصة للمنافسة على السلطة، ولجأت المعارضة إلى أساليب خارج الدستور أو العنف، كان أهمها يتمثل بتحريض زعماء القبائل، وصولاً إلى التدخل العسكري، إذ حاول زعماء المعارضة الحصول على تأييد ضباط الجيش ليضعوا خطة انقلاب عسكري، وهذا الأسلوب الذي اعتمدته المعارضة كان له نتائج خطيرة جداً، لأن الجيش عندما يتدخل بالسياسة يصبح إقامة حكم مدني من الأمور الصعبة، وأبرز حدث كان انقلاب بكر صدقي سنة 1936 [25].

عين السير موريس بيترسون سفيراً لبريطانيا في العراق، وبقي بين سنتي 1938-1939، وفي نيسان 1939 نقل بيترسون وخلفه السير بازل نيوتن، ثم عين بعده السير كيناهان كورنواليس، وخلال حقبة سفارته حدثت ثورة 1941 والحرب العراقية –البريطانية وقد بقي سفيراً حتى أوائل سنة 1945 .

ففي 2 أيار 1941 قامت ثورة ضد الوجود البريطاني بقيادة رشيد عالي الكيلاني وحلفائه قادة الجيش العراقي العقداء الأربعة [26]، وتم تشكيل حكومة جديدة بعد مغادرة نوري السعيد إلى خارج العراق، ولم تستطع الثورة الاستمرار في المقاومة، فاستسلمت بعد شهر من الحرب، وتم التوقيع على هدنة مكنت بريطانيا من استعادة السيطرة على العراق، وفي كانون الثاني 1943 أعلن العراق الحرب على دول المحور.

إن العلاقات العراقية البريطانية مرت بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين بمرحلة صعبة وحرجة، لاسيما وأن بريطانيا بدأت تتخوف من مخاطر بروز قوة الاتحاد السوفيتي وتحدثت كثيراً عن أطماعه في نفط العراق . فأطلق ساسة بريطانيا تصريحات عديدة بشأن توجه جديد في التعامل مع دول الشرق الأوسط وقد تبين بعد ذلك أن تلك التصريحات ليست أكثر من محاولة لذر الرماد في العيون، وتم تعيين السير فرانسيس وليم ستونهيور بيرد، وبقي في بغداد حتى اوائل سنة 1948، وخلفه السير هنري ماك في 4 شباط 1948 .

وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة بين العراق وبريطانيا وقع الطرفان معاهدة العام 1948 التي عرفت باسم (معاهدة بورتسموث) لم تكن تختلف جوهريا عن معاهدة 1930، فقد اقتصر التغيير على إعادة صياغة بعض الفقرات، وبقاء بعضها الآخر على ما هو عليه، فكان أمراً طبيعياً أن ترفض الحركة الوطنية العراقية المعاهدة الجديدة بشدة، لم يسبق أن رفضت بها أية معاهدة مع بريطانيا .

بعد ذلك عينت بريطانيا السير جون تراوتبك سفيراً في بغداد وبقي حتى سنة 1955. وكان آخر السفراء البريطانيين في العراق في العهد الملكي السير مايكل رايت، والذي انتهت مهمته كسفير لبلاده عند قيام ثورة 14 تموز 1958 وسقوط النظام الملكي وتأسيس جمهورية العراق [27].

إن العلاقات العراقية –البريطانية التي اتسمت على الدوام بالتوتر الذي وصل حد الصدام في أكثر من مرة قبل العام 1945 وبعد العام 1958 وحتى الوقت

الحاضر بسبب المواقف البريطانية من القضايا الوطنية العراقية وكذلك القضايا العربية [28].

وبعد ثورة 14 تموز 1958 أبلغت بريطانيا عبد الكريم قاسم في 21 تموز بوساطة سفارتها في بغداد عدم تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية، وإن كان ذلك الإعلان بعيد عن الواقع، إلا إنه يدلل على أن النظام الجديد في العراق حينها أصبح أمراً واقعاً [29].

وضعت ثورة 14 تموز 1958 حداً للنفوذ البريطاني في العراق، أو لنقل بدأت بتغيير ملامح هذا النفوذ، فبعد أن طمأن قادة الثورة بريطانيا والدول الأخرى إن الثورة قامت من أجل الشعب وإنها لا تستهدف مصالح بريطانيا ولاغيرها من الدول، اعترفت بريطانيا بالنظام الجمهوري، وبقيت السفارة البريطانية من دون سفير قرابة ستة أشهر، أي منذ أن انتهت مهمة السير مايكل رايت بقيام الثورة . وفي كانون الأول سنة 1958 عين السير همفري ترافليان سفيراً لبريطانيا في العراق، وقد وصل بغداد وبدأ عمله في ظل ظروف صعبة مرت بها العلاقات العراقية –البريطانية. وكان من أوليات عمله التعرف على ذهنية قادة الثورة وسلوكهم إزاء حلف بغداد، والعلاقات مع الغرب، والموقف من الكتلة الاسترلينية، ومن قضية النفط، وما شاكل ذلك من قضايا الخبراء والاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين العراق وبريطانيا [30].

خرج العراق من حلف بغداد في 24 آذار 1959، وبدأ جلاء القوات البريطانية من قاعدة الحبانية في 6 نيسان 1959، وبحلول 31 أيار 1959 غادر

العراق آخر مجموعة من الجنود البريطانيين، وفي 21 حزيران 1959 اتفق البلدان على خروج العراق من الكتلة الإسترلينية [31].

ظل السير همفري ترافليان في العراق حتى أواخر سنة 1961، وخلفه السير روجر إلن الذي عين في تشرين الثاني سنة 1961، وبقي سفيراً حتى سنة 1965. وعين السير ريتشارد بومونت) سفيرا لبريطانيا في العراق خلفا للسير روجر إلن. وقد سبق له العمل في السفارة البريطانية بصفة مستشار، وكان يعد من الخبراء بالشؤون العربية، وقد أصبح بعد تقاعده وتركه العمل الدبلوماسي رئيسا لغرفة التجارة العربية –البريطانية. وخلال حقبة سفارة بومونت حدثت حرب حزيران 1967 وقطع العراق علاقاته مع بريطانيا بسبب موقفها المؤيد لاسرائيل، ولم تستأنف العلاقات إلا في ايار 1968. وفي هذا التاريخ عين تريفور ايفانز ولم يكن يحمل لقب سير الذي كان يحمله السفراء البريطانيون السابقون، وكان ايفانز هذا متخصصاً بالشؤون العربية عمل سفيراً لبلاده في الجزائر ودمشق، ولما عاد من بغداد وانتهت مهمة سفارته عين أستاذاً في جامعة درهام.

بعد تريفور ايفانس عين بالفور بول في 1969، وكان يجيد اللغة العربية، وفي عهده قطعت العلاقات بين العراق وبريطانيا ثانية بسبب موقف بريطانيا من قضية استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وقد نقل بالفور بول إلى سلطنة عمان، وعند تقاعده عين أستاذاً في جامعة إكستر.

وفي أيلول سنة 1974 عادت العلاقات بين العراق وبريطانيا وعين جون الكساندر غراهام سفيراً لبريطانيا في بغداد، وكان يعمل سكرتيراً خاصاً لوزير

الخارجية البريطانية، وأعقبه في نيسان 1977 جون سترلينغ، وكان من قبل يعمل سكرتيراً ثانياً في السفارة العراقية ببغداد .

وبعده عين ستيفن لوفتس اغرتن في ايلول 1980 سفيراً لبريطانيا في العراق، وقد سبق له أيضاً العمل في السفارة البريطانية ببغداد، وفي تشرين الأول 1982 قدم السفير الجديد السير جون كامبل موبرلي أوراق اعتماده سفيراً جديداً لبريطانيا في العراق [32].

وصلت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى أسوأ درجاتها بعد احتلال نظام صدام حسين للكويت في عام 1990، واستمرت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى "شعبة رعاية المصالح" رغم قطع نظام صدام لهذه العلاقات مع بريطانيا في كانون الثاني 1991.

وبعد صعود حزب العمال[33] للحكم خلال المدة 1997-2007 كانت السياسة الخارجية تتمتع بخصائص عديدة، وكان لزعيم الحزب ورئيس الوزراء توني بلير أثر في قرارات السياسة الخارجية البريطانية، ولهذا السبب فإن مشاكل حزب العمال البريطاني التي واجهته في حكمه في المملكة المتحدة كانت لمحاولة تجاوز الصيغة التقليدية البريطانية في صياغة أساسيات السياسة الخارجية [34].

شاركت بريطانيا في عهد حزب العمال في عملية ثعلب الصحراء في العراق [35]، تم الاتفاق على المشاركة في اجتماع لجنة (DOP) (اللجنة المسؤولة عن نشر القوات)، بينما كان هذا القرار لغير المطلع على أعمال هذه اللجنة يرى بأنه قرار رئيس الوزراء فقط ، ولكن الواقع كان خلاف ذلك، وبالطبع مثل هذا القرار لم

يكن خالي من إقرار دستوري لرئيس الوزراء البريطاني بلير أيضاً. فقد أفادت التقارير بأن رئيس الوزراء بلير اجتمع بالمستشارين على نطاق واسع في دائرة صنع القرار الإستراتيجي (ديفيد مانينغ، جوناثان باول واليستر كامبل)، ووزير الخارجية جاك سترو، وزير شؤون مجلس الوزراء ريتشارد ويلسون، ورئيس لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC)(Joint Intelligence Committee) جون سكارليت، ورئيسMI6 ريتشارد ديرلوف، ورئيس MI5 ستيفن لاندر. ومع ذلك، ربما لتهدئة المخاوف بشأن وسائل الإعلام وأمام حزبه، عقد بلير في وقت لاحق اجتماعاً في مجلس الوزراء مع سبعة من الوزراء في الحكومة حينها للتنسيق بشأن العمليات العسكرية في العراق خلال عمليات ثعلب الصحراء [36].

ثانياً : العلاقات السياسية العراقية البريطانية بعد عام 2003

شهدت العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا تطورات مهمة خلال حقبة ما بعد العام 2003، تنحصر القوة السياسية في البرلمان البريطاني في ثلاثة أحزاب رئيسة هي العمال والمحافظين والأحرار الديمقراطي [37]، ومن خلال موقف هذه الاحزاب تشكلت ملامح السياسة الخارجية البريطانية إزاء العراق، ذلك إنها شكلت الحكوات خلال الحقبة التي أعقبت العام 2003، وسنتناول المجال السياسي في العلاقات العراقية البريطانية في عدة محاور :

1- العلاقات بين البلدين في عهد توني بلير حتى عام 2007

شاركت بريطانيا في جميع التحضيرات التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية للحرب ضد العراق، من خلال التنسيق المباشر بين جورج بوش وتوني بلير، لذلك وخشية أن تتم عرقلة جهود بلير تلك، فإنه ذكر بأن استشارة لجنة (DOP) غير عملي في سبيل الاقرار على تلك الحرب، وفضل أن يكون القرار ضمن مجموعة مختارة من المقربين منه، والذي ضم مانينغ، باول، كامبل، سكارليت، ديرلوف، سالي مورغان المساعد الخاص لبلير، والأدميرال سير مايكل بويس رئيس أركان الدفاع [38].

إن هذا البعد في السياسة الخارجية لتوني بلير وَلَّدَ انتقادات صارمة، وسميت في حينها نمط السياسة الخارجية لرئيس الوزراء توني بلير الذي كان مفرط بالسرية، وبعيداً عن القرار الجماعي، وكانت العلاقات مع أعضاء الحكومة ليست بالتنسيق وإعلام كافة الإدارات الحكومية وهذا أثار الجدل بين الحكومة ولجنة الاستخبارات البريطانية المشتركة مع لجنة بلير [39].

وعلى الرغم من ذلك فإن أعضاء مجلس الوزراء يحاولون في أغلب الأحيان بأن يظهروا الإجماع أمام العالم الخارجي وأن يكونوا جبهة موحدة في القرار السياسي. وفي العادة تقوم بعض أطراف الحكومة بمحاولة التوفيق بين الانقسامات الداخلية من خلال إجراءات دبلوماسية وقائية، قبل إقرار قضية أو مشروع مثل التهديد بالاستقالة من قبل احد الوزراء أو النواب في مجلس النواب البريطاني قد تكون ضارة للغاية مثل ما حصلت حين استقالت كلير شوت (وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية للفترة 1997-2003 ونائبة في حزب العمال البريطاني) في عهد توني بلير ضد الحرب على العراق [40].

فضلاً عن ذلك فإن المخابرات البريطانية تحتل دائماً موقعاً مهماً في صياغة عملية السياسة الخارجية في المملكة المتحدة، وتحدد المجال بالسرية داخل المجال المسموح بها للعمل، كما وإن مبلغ الميزانية العامة للهيئات الاستخباراتية البريطانية هي أكثر بكثير من ميزانية وزارة الخارجية البريطانية . كما وإن الإستراتيجية الجديدة في وايت هول البريطاني تأثر بعد أحداث 11 سبتمبر والاستخبارات تتمتع بدور أكبر منذ ذلك الحين، وأدى إلى تأسيس مؤسسات جديدة مثل لجنة للإرهاب الدولي في مجلس الوزراء البريطاني، كما تعمل هذه اللجنة مع مكتب رئيس الوزراء ومكاتب الوزراء، واللجنة عبرت عن رغبتها أن تلعب دورها المباشر في العمليات .[41]

وفي الأشهر التي سبقت غزو العراق، أتت هذه الخصائص أمام الجمهور البريطاني للمناقشة العامة، والتي لم يسبق لها مثيل، وتبين مركز المخابرات العامة وMI6 وJIC على وجه الخصوص ودورها الرئيس في إقرار الحرب ضد العراق والادعاء بأنها حرب "وقائية" [42] .

ومع ذلك، فإن رئاسة الوزراء البريطاني في (10 Downing Street) ركزت نشاطاتها على المعلومات الاستخباراتية حول العراق ووضعتها في جدول أعمال لجنة الاستخبارات المشتركة، والتي شملت أيضاً معلومات استخباراتية حول تطورات هامة في باكستان وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وكذلك العراق . كما أن نوعية المعلومات الاستخباراتية حول العراق، في تقرير ما يسمى (تقرير بتلر) أسيء استخدامها بشكل لافت.

وبالإمكان وضع الكثير من التركيز على دور المخابرات الأجنبية في صنع السياسات الخارجية البريطانية، لاسيما في حالة الحرب ضد العراق، وظهر لاحقاً بأن التحليلات الاستخباراتية كانت عاملاً رئيساً قاد حكومة المملكة المتحدة لإقرار المشاركة في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق. كما وتضمن تقرير بتلر " بأن لا توجد معلومات استخباراتية تستنتج بأن العراق محل قلق أمني " [43].

إن الموقف البريطاني إزاء العراق أشار بأن الحكومة البريطانية أخذت قراراتها استناداً إلى التهديدات التي شكلها تصورات أعقاب 11 سبتمبر، والحاجة الماسة للملكة المتحدة أن تقف جنباً إلى جنب مع إدارة الرئيس جورج بوش، وهذا من أجل الوقاية من المخاطر المحتملة. في هذه الحقبة خرجت لجنة المخابرات البريطانية JIC من دورها التقليدي وبلير كان يريد أن يسمع أكثر من ما هو بحاجة إلى دراسة الوضع [44].

استمر تدهور العلاقات مع اشتداد حملة الإعداد للحرب ضد نظام صدام حسين عام 2003 ، وبالفعل شاركت بريطانيا في حرب العراق عام 2003، وكانت القوة الثانية بعد القوات الأمريكية، وكان لمشاركة توني بلير الأثر الكبير في دعم توجهات إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش .

لقد وجدت بريطانيا نفسها مرة أخرى في العراق بعد حرب 2003 واحتلال العراق، وأُسندت للقوات البريطانية مهامها العسكرية في مدينة البصرة بجنوب العراق، وبعد ذلك اتفقت الحكومتان العراقية والبريطانية على إعادة

العلاقات الدبلوماسية بينهما في 28 حزيران 2004 وتم تبادل السفراء بين البلدين.

2- العلاقات بين البلدين في عهد جوردن براون 2007-2010

استلم جوردن براون منصب رئيس الوزراء للمدة من 2007-2010 وكان رئيساً لحزب العمال في بريطانيا، إذ راقب الشعب البريطاني والسياسيين حكومة جوردن براون متوقعاً تغيراً جذرياً في السياسة الخارجية لبريطانيا بعد حرب العراق، لأن معظم الشعب البريطاني كان ولا يزال يتذكر النواحي السلبية للتدخل البريطاني في العراق، والتكلفة المادية والمعنوية والخسائر البشرية التي سببها ذلك التدخل .

فضلاً عن الجدل حول أسباب ومبررات تلك الحرب والتي لا تزال حادة، وكان من المتوقع أن يرى المراقبين السياسيين تغيراً في علاقة المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تبين بأن هناك تغيراً ضئيلاً في الاتجاهات الرئيسة في السياسات الخارجية البريطانية مقارنة مع عهد بلير. على سبيل المثال وبالرغم من محاولات الهيئات الإدارية بإعداد مذكرات وتعليمات إلى الامتناع عن استخدام عبارة "الحرب على الإرهاب" ولكن ضلت هذه العبارة تستخدم من قبل حكومة جوردن براون، وكذلك جوهر السياسة الخارجية لبريطانيا في الشرق الأوسط من ناحية، وعلاقة بريطانيا مع أوروبا والتعهد للاتحاد الأوروبي، وكذلك بقاء الحضور العسكري في أفغانستان من ناحية أخرى لم يتغير [45].

استمر تواجد القوات البريطانية في جنوب العراق، حتى تم الاتفاق على تسليم البصرة للقوات العراقية في عام 2007، إذ أكد كل من العراق وبريطانيا على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، هذا ما أكده وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند خلال زيارته إلى العراق بمناسبة تسليم قوات بلاده مقاليد الأمن في البصرة للقوات العراقية، إذ قال : " بحلول ربيع عام 2008 سيقلّص الوجود العسكري في البصرة إلى 2500 جندي، ونود الآن أن نركز على آفاق جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكانت قواتنا العسكرية بقيادة الجنرال موهان قادرة على بناء علاقات وثيقة مع نظرائهم العراقيين".

وفي بيان صادر عن رئاسة مجلس الوزراء العراقي، نقلا عن رئيس الوزراء نوري المالكي الذي أكد فيه حرص حكومته على إقامة أفضل العلاقات مع بريطانيا، وفتح آفاق التعاون المشترك في المجالات كافة، مؤكدا أن المرحلة المقبلة ستشهد إنشاء مشاريع متعددة لإعادة إعمار البصرة وجميع المحافظات الأخرى، داعياً الحكومة البريطانية للمساهمة بنشاط في هذه المشاريع والمساعدة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي [46].

وظل براون ملتزماً بحرب العراق بعد استلامه منصب رئاسة الوزراء وصرح مؤيداً حرب العراق، وقال "نتعلم من الدروس، ومن الأخطاء التي ارتكبت في العراق " . وكذلك ذكر براون في رسالة نشرت في 17 آذار 2008 أن المملكة المتحدة سوف تشكل لجنة تحقيقية للنظر في الحرب على العراق .

كما تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين جمهورية العراق والمملكة المتحدة بتاريخ 30 نيسان 2009، إذ وقع الاتفاقية عن الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري المالكي وعن الجانب البريطاني رئيس الوزراء جوردن براون، وتم توقيع الاتفاقية على هامش مؤتمر الاستثمار في العراق، الذي عقد في لندن تحت شعار " الاستثمار في العراق: لندن 2009 " ، الذي نظمته وزارة التنمية البريطانية. وتعد هذه الاتفاقية ذات شراكة إستراتيجية، وتأسيساً على هذه الاتفاقية، تم التعاون الثنائي المثمر بين البلدين في قطاع الزراعة والمياه والأمن الغذائي، والتعليم، والطاقة، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا [47].

وتم الإعلان عن تحقيق رسمي في حرب العراق بتاريخ 15 تموز 2009 ، إذ شكلت لجنة برئاسة السير جون تشيلكوت، ومستشاري المملكة، وسميت هذه اللجنة بلجنة تشيلكوت، وذلك للتحقيق بمشاركة بريطانيا في حرب العراق، للحقبة ما بين منتصف عام 2001 وتموز 2009. وهو يغطي المدة التي سبقت العمل العسكري لغرض التأسيس لمعرفة الطريقة التي تم بها اتخاذ قرار الحرب، وتحديد ما حدث والضمان بأخذ الدروس والعبر في حالات مماثلة في المستقبل، وانتهت أعمال اللجنة في 2 شباط 2011 [48].

وفي سنة 2012 رفضت الحكومة البريطانية الكشف عن الوثائق التحقيقية للجنة تشيلكوت، التي تشير إلى محاضر واجتماعات مجلس الوزراء في الأيام التي سبقت غزو العراق في عام 2003. وفي الوقت نفسه نجحت وزارة الخارجية البريطانية بالحصول على قرار الحكم الذي يمنح الموافقة على كشف المحادثة التي جرت بين جورج دبليو بوش وتوني بلير قبل أيام من الغزو. وذكرت الحكومة

البريطانية أن الكشف عن اتصال هاتفي بين بوش وبلير قبل أيام من الغزو سوف يشكل تهديداً للعلاقات البريطانية الأمريكية، وتفاصيل تحقيقات لجنة تشيلكوت كان من المقرر أن يعلن للجمهور عام 2014 [49]. أما بالنسبة للمعلومات التي تخص الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيقات لجنة تشيلكوت بخصوص الإعلان عن التقرير النهائي، فجرت مفاوضات مكثفة وصعبة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نشر هذه الوثائق . أما بخصوص رأي جوردن براون بالحرب على العراق فقد ذكر أمام لجنة التحقيق الذي حضره في جلسة استغرقت أربع ساعات بأنه يعتقد أن الحرب كان لابد منها استناداً إلى المعلومات الاستخبارية التي قدمت للمخابرات البريطانية بأن العراق كان يشكل تهديداً [50].

3– العلاقات بين البلدين في عهد ديفيد كاميرون

استلم حزب المحافظين[51] الحكم في بريطانيا منذ العام 2010، بعد أن شكل حكومة ائتلافية مع حزب الديمقراطيين الأحرار[52]، وألقى وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ خطاب سياسة المملكة المتحدة في مبنى وزارة الخارجية بعد مدة وجيزة من استلامه مسؤولية وزارة الخارجية البريطانية في أيار 2010 ، رسم فيه معالم رؤية جديدة للخارجية البريطانية ودورها في تعزيز مكانة بريطانيا الدولية وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم ورسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للحكومة [53].

وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة فبعد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية في العراق في نيسان 2009، وانسحاب القوات البريطانية

المقاتلة مع نهاية تموز 2009 ، وبعد وصول حكومة ائتلافية جديدة في بريطانيا عام 2010 خلفا لحكومة حزب العمال السابقة، سعت الحكومة البريطانية إلى إقامة علاقات ثنائية قوية بمختلف المجالات مع العراق، مركِّزة على الروابط الثقافية والتعليمية والتجارية والتنموية، إذ تنظر الحكومة البريطانية إلى العراق الجديد على أنه حجر أساس للاستقرار في منطقة الخليج العربي.

وفي 22 مايس 2011 غادرت القوات البريطانية المتبقية في العراق كلها، وقد نقلت إلى الكويت بعد أن رفضت الحكومة العراقية طلب بريطانيا للبقاء في العراق وتمديد مهمتهم.

وعبّرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في دعم العراق على تطوير قدراته الذاتية كونه شريك أساسي في معالجة التحديات العالمية التي تواجه البلدين، المتمثلة بالقدرة على توفير الاستقرار والأمن والرخاء المستدام، وتعد الحكومة البريطانية أن استقرار العراق ونجاحه في ترسيخ الديمقراطية في الوقت الحاضر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية داخل المنطقة وخارجها، وترى الحكومة البريطانية بأن بإمكان العراق أن يمارس دوراً فاعلاً في حفظ التوازن الإقليمي، ولاسيما مع إيران، وذلك من خلال موقعه الجيوستراتيجي، وعلاقاته مع دول الجوار العربية، فضلاً عن الاحتياطي النفطي الهائل، وموارده البشرية [54].

وسعت المملكة المتحدة لتوسيع علاقتها مع العراق من خلال افتتاح المركز الجديد لتقديم طلبات التأشيرة البريطانية في بغداد بتاريخ 24 كانون الثاني 2013 من قبل وزير للتجارة والاستثمار البريطاني اللورد كرين رسمياً، وذلك بحضور وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري للمرة الأولى. وبذلك أصبح المواطن العراقي قادراً

على التقديم لطلب الحصول على تأشيرات المملكة المتحدة من بغداد. وفي تصريح أدلى به في حفل الافتتاح اللورد كرين، قال: "لفترة طويلة جدا لم تكن بريطانيا قادرة على تقديم مجموعة من الخدمات للمواطنين العراقيين وذلك للحصول على تأشيرة السمة السياحية لزيارة المملكة المتحدة، وزيارة الأصدقاء والأقرباء في بريطانيا، وكان من الضروري أن يسافر المواطن العراقي إلى عمان أو أي مكان آخر للحصول على تأشيرة بريطانية، وهذه العملية كانت مضيعة للوقت ومكلفة، ولذلك قررت الحكومة البريطانية افتتاح مركز لاستلام المعاملات من العراق وتسهيل منح السمة". وفتحت قنصلية في أربيل في شهر أب 2013، كما وانتهز لورد كرين وزير التجارة والاستثمار هذه الزيارة وقام بزيارة مدينة البصرة والتقى بمجموعة من المسؤولين في البصرة، كما والتقى بمجموعة رجال الأعمال وذلك لتشجيع توسيع الأعمال التجارية بين العراق وبريطانيا. وتعهدت وزارة الخارجية البريطاني بفتح قنصلية جديدة في البصرة لاستقبال المعاملات للتأشيرة لاحقا[55].

أجرى وزير الخارجية فيليب هاموند خلال زيارته في 13 تشرين الأول 2014 لقاءات مع الساسة العراقيين في بغداد لبحث التهديد الذي يشكله إرهابيو داعش والرد الدولي على هذا التهديد. وصرح هاموند من بغداد قائلاً : "داعش جماعة إرهابية وحشية لا تمثل الشعب العراقي ولا الشرق الأوسط ولا الدين الإسلامي، والعنف الذي يرتكبه أعضاء هذه الجماعة لا يفرق بين الثقافات والدول والأديان التي يعتدي عليها، وإن لم نتصدى لهم الآن، فإننا سنواجه عصابات إرهابية مجرمة عازمة، كما أثبتت بأفعالها، على الاعتداء على كل من لا يتفق مع فكرها المعوجّ". وأضاف إن "الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة حتى الآن، بما

في ذلك الضربات الجوية والمهام الاستطلاعية التي تنفذها الطائرات، تبرهن على أن المملكة المتحدة سوف تؤدي دورها بالوقوف إلى جانب الشعب العراقي في كفاحه ضد داعش ، كما إننا نعمل مع السلطات العراقية لتنمية قدرتها في التصدي لداعش، حيث إننا: نقدم المعدات والتدريبات العسكرية لقوات الأمن الكردية، والدعم السياسي للحكومة العراقية الجديدة، ونقود الجهود الدبلوماسية في الأمم المتحدة لقطع مصادر تمويل داعش، ونقدم 23 مليون جنيه استرليني من المساعدات الإنسانية للمتضررين من وحشية داعش البربرية " [56].

وأعلن وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون (Michael Fallon) خلال زيارته إلى العراق في 5 تشرين الثاني 2014 بأن المملكة المتحدة تخطط لغرض إرسال مستشارين بريطانيين لمقرات القيادة العراقية في سياق توفير مزيد من التدريب للجيش العراقي ولمقاتلي البشمركة. وأجرى فالون خلال زيارته إلى العراق محادثات في بغداد مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، ووزير الدفاع العراقي خالد العبيدي، ومستشار الأمن القومي فالح الفياض، وفي إقليم كردستان اجتمع برئيس الإقليم مسعود بارزاني، ورئيس حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني. كما زار فالون مدربين من القوات المسلحة البريطانية يدربون قوات البشمركة على استخدام الأسلحة الرشاشة الثقيلة التي أهدتها لهم المملكة المتحدة. وقد بحث الدعم المستمر الذي تقدمه المملكة المتحدة للجيش العراقي، بما في ذلك قوات البشمركة، كجزء من تحالف دولي واسع يركز على دحر داعش.

وأثناء زيارته للعراق، أكد وزير الدفاع البريطاني عزم المملكة المتحدة توفير تدريب للقوات العراقية على أجهزة كشف العبوات الناسفة المصنوعة محليا، إلى

جانب المساهمة بإرسال مستشارين لمقرات القيادة لتكون جزءً من الدعم الهادف لتعزيز قدرات القوات العراقية على التصدي لمقاتلي داعش. كما أعلن فالون بأن المملكة المتحدة سوف توسع عرض التدريب الحالي للأكراد ليشمل مهارات المشاة، كمهارة التصويب والإسعافات الأولية، إلى جانب تزويدهم بمزيد من المعدات. وأعلن أن المملكة المتحدة تستعد لزيادة عدد طائرات ريبر بدون طيار في المنطقة لتوفر للقوات العراقية مزيداً من المعلومات والمساعدة من خلال عمليات الاستطلاع دعما للتحالف والمصالح الوطنية [57].

لقد خلق توسع داعش في العراق منذ عام 2014 أزمة إنسانية كبرى وأصبح 8.7 مليون شخص في حاجة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يزيد على 3.2 مليون شخص الذين شردوا من منازلهم. وقد خصصت وزارة التنمية الدولية 79.500.000 جنيه استرليني للأزمة منذ حزيران عام 2014. وفي صيف عام 2014 استجابت بريطانيا للعدد المتزايد بسرعة من العراقيين الذين فروا من منازلهم خلال تخصيص 23 مليون جنيه استرليني في المساعدة الإنسانية الطارئة. هذه الأموال المقدمة الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي والرعاية الطبية لآلاف من الأسر النازحة الضعيفة عبر العراق .

وفي كانون الأول عام 2014، مع اقتراب فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر، واصلت بريطانيا دعمها مع 16.5 مليون جنيه استرليني إضافية لتقديم المساعدات لعشرات الآلاف من الأسر، بما في ذلك توفير إمدادات الشتاء الأساسية . ومع تدهور الوضع الإنساني في عام 2015، أعلنت بريطانيا في 4 حزيران تمويلاً إضافياً قدره 20 مليون جنيه استرليني.

وخلال زيارة للعراق في أيلول 2015 أعلن وزير التنمية الدولية البريطاني ديزموند عن 20 مليون جنيه استرليني من الدعم وتوفير الرعاية الطبية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسنة والمأوى والدعم النقدي وغيرها من الضروريات إلى النازحين العراقيين، وبذلك يكون اجمالي هذا الجهد الإنساني لوزارة التنمية الدولية الكلي في العراق 79.500.000 جنيه استرليني [58].

تم تعيين سفير جديد للعراق في لندن هو صالح التميمي الذي زار وزارة الخارجية البريطانية في 10 أيلول 2015 والتقى توباياس إلوود وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد نيل كرومبتون مدير عام دائرة شرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد جون دين مسؤول ملف العراق في الخارجية البريطانية، ورحب توباياس إلوود بالسفير، وهنئه بمناسبة تسنمه مهام عمله سفيراً لجمهورية العراق لدى بريطانيا، وأكد على أن بريطانيا سوف تواصل دعمها للعراق في حربه ضد الارهاب، كما ورحب بالاصلاحات الذي يقوم به رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في الحكومة، وبين الوزير بأن له النية لزيارة العراق في المستقبل القريب.

عبر السفير عن شكره لجهود بريطانيا للمساعدات العسكرية والإنسانية التي تمنحها بريطانيا للعراق والعراقيين في حربها ضد كيان داعش الارهابي، وطلب السفير من المملكة المتحدة تقديم المزيد من الدعم الإنساني والعسكري للحكومة العراقية في هذه المرحلة الحساسة. كما أشار السفير إلى تحديث ملف جديد في السفارة وهي ملف "الأمن والسلام النسوي" وأن هذا العمل يؤكد على حرص الحكومة العراقية للحفاظ على حقوق الانسان وبالأخص النساء في حالات الصراع ومعالجة الضحايا من النساء في الحرب، ولاسيما ضحايا نساء الأيزيديات على يد تنظيم

داعش الإرهابي. ومن ثم تطرق السفير إلى تطلع السفارة لجهود وزارة الخارجية لتسهيل إجراءات سمة الدخول إلى بريطانيا للمواطنين، وهذا من شأنه دفع العلاقات في الجوانب كافة. وأكد الوزير بأنه سيتم التنسيق وسيدعم موقف السفارة والحكومة العراقية مع وزارة الداخلية لهذا الغرض [59].

وقدم السفير صالح التميمي في 14 تشرين الأول 2015 أوراق اعتماده إلى الملكة اليزابيث الثانية سفيراً فوق العادة لجمهورية العراق لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. ونقل السفير تحيات الرئيس فؤاد معصوم إلى الملكة وتمنياته للمملكة المتحدة بدوام التقدم والازدهار، وأبدت جلالة الملكة اليزابيث ترحيبها بالسفير متمنيةً للعراق تحقيق الاستقرار والتقدم والازدهار والنجاح للسفير في مهام عمله في المملكة المتحدة.

وبهذه المناسبة أقام السفير حفل استقبال حضره المارشال ألستر هاريسن والبارونة ايما نيكلسن المبعوث التجاري الخاص لرئيس الوزراء البريطاني إلى العراق، وعدد من موظفي وزارة الخارجية البريطانية، وعدد من رؤساءِ البعثات الدبلوماسية المعتمدين في المملكة المتحدة وممثلين عنهم. وقد القى السفير خلال الحفل كلمة أعرب فيها عن سعادته بلقاء الملكة وقال "إنه لشرف عظيم أن أقدم أوراق اعتمادي سفيراً لجمهورية العراق لدى المملكة المتحدة"، متمنياً أن يكون موفقاً في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال العمل المشترك بين الجانبين.

كما أبدى السفير شكره للحكومة البريطانية والتحالف الدولي على دعمهما للقوات العراقية في حربها ضد تنظيم داعش الإرهابي، موضحاً "أهمية العمل معاً

للتخلص من هؤلاء الإرهابيين الذين يدعون الإسلام، والحقيقة أنهم لا دين لهم، وإن تخليص العراق من هذا التهديد الإرهابي وبمساعدة المجتمع الدولي سوف يمكّن المجتمع العراقي أن يبدأ مرة أخرى في بناء فسيفسائه الحضارية الغنية بالثقافات وأخذ دوره في المجتمع الدولي" . كما القى المارشال اليستر هاريسون كلمة أكد فيها على العمق التاريخي للعراق ودوره في بناء الحضارة الانسانية والتطور في مجالات العلوم والرياضيات [60].

وإلتقى السفير صالح التميمي في 7 كانون الثاني 2016 وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطاية توبياس إيلوود في مقر وزارة الخارجية البريطانية، وجرى خلال اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين وتبادل وجهات النظر في المواضيع الراهنة على الساحتين العالمية والإقليمية.

وهنأ وزير الدولة البريطاني توبياس إيلوود السفير على الإنتصار العسكري الكبير الذي حققته القوات العراقية ضد تنظيم داعش في إستعادة مدينة الرمادي، في حين أعرب السفير عن ثقته بقرب تحرير كامل أراضي العراق من سيطرة داعش بفضل الروح المعنوية العالية والخبرة الكبيرة التي إكتسبتها القوات العراقية في القتال ضد الإرهاب، شاكراً المملكة المتحدة على مواقفها الداعمة للعراق في كافة المجالات، ولاسيما في محاربة داعش [61].

وقام مستشار الأمن الوطني فالح الفياض بزيارة رسمية الى المملكة المتحدة إستمرت عدة أيام اختتمها في 15 آذار 2016 ، والتقى عدد من المسؤولين البريطانيين، وتباحث معهم في المواضيع ذات الإهتمام المشترك، مستعرضاً

الإنتصارات التي حققها العراق على تنظيم داعش الإرهابي ومشدداً على أهمية الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة للعراق [62].

واستقبل رئيس الجمهورية فؤاد معصوم في 10 نيسان 2016 السفير البريطاني لدى العراق فرانك بيكر، وبحث معه تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، فضلاً عن العلاقات الثنائية بين البلدين، وأكد معصوم على أهمية العلاقات التي تربط العراق والمملكة المتحدة، داعياً إلى "تمتينها والارتقاء بها على مختلف المستويات لما فيه مصلحة شعبي البلدين الصديقين .

ومن جهته أكد السفير بيكر على أهمية العلاقات الثنائية، مشيراً إلى أن "المملكة المتحدة تنظر باهتمام إلى العراق ومساعدته في تجاوز العقبات الأمنية والاقتصادية من خلال مواصلة الدعم العسكري والانساني، وتوسيع التعاون الثنائي البناء في مختلف المجالات" [63].

والتقى السفير صالح التميمي في 10 حزيران 2016 بمسؤولي الدائرة الدولية وقسم الهجرة في وزارة الداخلية البريطانية، حيث تم التطرق إلى المواضيع ذات العلاقة، ومنها مواصلة التنسيق المشترك والعمل الخاص بتقديم التسهيلات اللازمة لمنح سمات الدخول إلى العراقيين، وموضوع تبادل الخبرات المشتركة، وإعداد برامج تدريب خاصة لتأهيل الكوادر العراقية ذات العلاقة، فضلاً عن مناقشة ملفات استرداد المطلوبين العراقيين والحجز على اموالهم، وتم الاتفاق على إدامة التعاون في هذا المجال بما يساهم في خدمة مصالح البلدين الصديقين [64].

4- لجنة حرب العراق (تقرير لجنة تشيلكوت)

بعد تبوء غوردون براون زعامة حزب العمال ورئاسة الوزراء في عام 2007 عمد الحزب إلى تحميل قيادة توني بلير مسؤولية مشاركة بريطانيا بحرب العراق، وبدا ذلك واضحاً من تصريحات ومواقف غوردون براون الذي خلف توني بلير، وإستمر الحزب بذلك بعد خسارته للسلطة في عام 2010 [65]، وخلال المدة التي شهدت إنتخابات لرئاسة حزب العمال خلفاً لغوردن براون وظهر ذلك من خلال تصريحات المتنافسين الرئيسيين الأخوين ديفيد ميليباند وإد ميليباند اللذين أبعدا نفسيهما كليا عن قرارات توني بلير بمشاركة بريطانيا في حرب العراق [66].

لقد قاد حزب العمال الحملة الهادفة إلى حشد الرأي العام المحلي في بريطانيا من أجل المشاركة في حرب العراق وإسقاط نظام صدام حسين. ويعتبر مراقبون أن زعيم حزب العمال آنذاك توني بلير [67] كان ولا يزال أحد أهم الدعاة من أجل الحرب والمساهمين فيها والمدافعين عن مسارها [68].

لذلك شكل رئيس الوزراء البريطاني الأسبق غوردون براون في عام 2009 لجنة تحقيق برئاسة السير جون تشيلكوت للتحقيق بالأسباب الحقيقية التي دفعت برئيس الوزراء الأسبق توني بلير للالتحاق بحملة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن لغزو العراق في عام 2003 . وكان من المفترض أن تُنهي اللجنة عملها في غضون 12 شهراً، لكنها أخفقت في إصدار تقريرها خلال المدة المحددة، واستغرقت سبع سنوات، وإنفقت أكثر من 10 ملايين جنيه إسترليني. لذلك وصل الأمر إلى حد تهديد أسر جنود بريطانيين قتلوا في الغزو باللجوء إلى القضاء ما لم تنشر لجنة "تشيلكوت" نتائج تحقيقاتها التي تبتغي منها إلقاء الضوء على الحيثيات

التي استند إليها بلير للمشاركة في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة وقتل فيها 179 جندياً بريطانياً.

وكان بلير قد مثل أمام لجنة التحقيق البريطانية، ودافع بقوة عن القرار الذي اتخذه عام 2003 بإرسال أكثر من أربعين ألف جندي بريطاني للمشاركة في حرب العراق. وقال إن تقييم المخاطر التي كانت تفرضها "الدول المارقة" تغيّر بشكل جذري بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة. وأضاف خلال شهادته أمام لجنة التحقيق البريطانية حول حرب العراق أنه "إذا لم تكن (هجمات) الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وقعت، لكان تقييمنا للموقف اختلف، لكن بعد 11 سبتمبر/أيلول تغير منظورنا ومنظور الأمريكيين بشكل جذري" [69].

أعلن السير جون تشيلكوت رئيس لجنة التحقيق بشأن حرب العراق تقريره في 6 تموز 2016 [70]، وعبر عن أمله في أن يساعد التقرير أسر البريطانيين ال 179 الذين قتلوا بين عامي 2003 و2009 على الإجابة عن بعض الأسئلة التي ما زالت تؤرقهم. وقد حدد ما خلص إليه تقريره من نتائج بشأن ضلوع بريطانيا في حرب العراق عام 2003، فضلاً عن الدروس المستفادة منها. وغطى التقرير مدة عقد من الزمن تقريبا لقرارات الحكومة البريطانية السياسية بين عامي 2001 و 2009. وتناول التقرير خلفية قرار مشاركة بريطانيا في الحرب، ومدى استعداد القوات على نحو مناسب، وكيف دار الصراع، وماهية الخطط في أعقاب الحرب، وهي مدة تفاقم خلالها العنف الطائفي، ويقع التقرير في 2,6 مليون كلمة.

وحول سبب تأخر صدور التقرير قال تشيلكوت إن "المهمة كانت مضنية جداً"، وتضمن التقرير كما أعلنه تشيلكوت نقاط رئيسة عدة، أهمها [71]:

1- إن بريطانيا اختارت المشاركة في غزو العراق قبل استنفاد كل الخيارات السلمية، ولم يكن العمل العسكري في ذلك الوقت ملاذاً أخيراً .

2- ربما كان العمل العسكري ضرورياً في وقت لاحق، لكن في آذار 2003 لم يكن هناك أي تهديد وشيك من نظام صدام حسين، وكان من الممكن تهيئة استراتيجية احتواء فعالة، وكانت غالبية مجلس الأمن تدعم استمرار الأمم المتحدة في أعمال التفتيش والمراقبة.

3- المعلومات الاستخباراتية "لم تقدم بما يقطع الشك باليقين" أن صدام حسين استمر في إنتاج أسلحة كيمائية وبيولوجية، واعتمدت السياسة بشأن العراق على أساس معلومات استخباراتية مغلوطة وغير دقيقة.

4- كانت الملابسات التي اتخذ فيها قرار بشرعية العمليات العسكرية البريطانية "غير مرضية" .

5- إن الغزو بدأ في 20 آذار 2003 ، ولكن حتى 13 آذار لم يكن المحامي العام في ذلك الوقت لورد غولدسميث قد نصح بوجود أساس شرعي أمني للعمليات العسكرية. وباستثناء الرد على خطابه العاشر المؤرخ في 14 آذار، لا يوجد أي تسجيل رسمي لهذا القرار، ومازالت الخلفية الدقيقة لاتخاذ القرار غير واضحة.

6- قوضت الخطوات البريطانية سلطة مجلس الأمن، ويحدد ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية الحفاظ على السلام والأمن ضمن أعمال مجلس الأمن. كما ادعت الحكومة البريطانية أنها تتحرك نيابة عن المجتمع الدولي "لتعزيز سلطة مجلس الأمن"، لكنها كانت تعلم أنه لا يوجد دعم كبير لخطواتها .

7- كان الوقت قصيراً "لتجهيز ثلاثة ألوية عسكرية" على نحو مناسب لنشرها في العراق، وبالنسبة لحجم المخاطر "لم تحدد بشكل مناسب ولم يكشف عنها" للوزراء، مما أسفر عن "نقص المعدات" .

8- خلال الحقبة بين 2003 و 2009، واجهت القوات البريطانية في العراق ثغرات في بعض مجالات القدرة الرئيسة، من بينها المركبات المدرعة والاستطلاع والمعلومات الاستخباراتية ودعم الطائرات المروحية. ولم يكن واضحا بما يكفي من هو المسؤول، في أي إدارة داخل نطاق وزارة الدفاع، عن تحديد تلك الثغرات وتوضيحها.

9- كان ينبغي عدم التسامح بشأن التأخير في توفير مركبات الدوريات والتقاعس عن تلبية احتياجات القوات البريطانية فيما يتعلق بمعدات الاستطلاع والاستخبارات والمروحيات.

10- في 28 تموز 2002، أكد توني بلير رئيس الوزراء البريطاني للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إنه سيكون معه "مهما كان". لكنه أشار في الخطاب إلى أن التحالف الأمريكي للعمليات العسكرية يحتاج إلى تقدم في عملية السلام في الشرق

الأوسط، وسلطة الأمم المتحدة، وتغيير الرأي العام في بريطانيا وأوروبا وبين زعماء الدول العربية.

11- وعلى الرغم من التحذيرات الصريحة، استهانت الحكومة بعواقب الغزو، كما كانت الخطط والاستعدادات لعراق ما بعد صدام حسين "غير كافية تماماً"، فقد فشلت الحكومة في تحقيق الأهداف التي كانت وضعتها لنفسها في العراق، وقتل في الصراع 179 بريطاني، وتكبد الشعب العراقي خسائر فادحة.

12- حدد التقرير دروساً يستفاد منها، وخلص إلى أن بلير بالغ في تقدير حجم قدرته للتأثير على القرارات الأمريكية في العراق، كما أن علاقة بريطانيا مع الولايات المتحدة لا تتطلب دعماً غير مشروط.

13- وقال التقرير إنه من المهم إجراء مناقشات على مستوى الوزراء تشجع على النقاش الصريح والواعي وبطريقة تتسم بالتحدي، بغية ضمان تهيئة الأسلحة المدنية والعسكرية للحكومة على نحو مناسب، وذكر إنه لابد في المستقبل من حساب جميع أوجه التدخل ومناقشتها بصرامة، كما لابد من تطبيق القرارات تطبيقا تاماً.

وأشار التقرير إلى الفشل الاستخباري الفضيع الذي وقعت به أجهزة الاستخبارات البريطانية، سواء بجمع المعلومات، أو تحليلها، أو تقديمها . وربما كان المجال المهم الأخير للجنة تشيلكوت هو فحص كيفية تقديم المعلومات الاستخبارية إلى العموم. إذ وصفت تقييمات استخبارية سرية في آذار 2002 المعلومات الاستخبارية عن الأسلحة العراقية بوصفها "مشتتة وغير مكتملة "، ومع ذلك رفعت في أيلول في ذلك الملف الشهير، الذي زعم رئيس الوزراء توني بلير لاحقا أنه كان

"لا يقبل الشك"، مستنداً بشدة إلى خبراء لجنة الاستخبارات المشتركة ومصداقيتهم [72].

ويرجع جزء من هذا التصلب إلى قدرة جهاز (MI-6) على إيجاد "مصادر جديدة" في صيف عام 2002، عندما كان الملف يُعد لتقديمه، ولكن قد يطال اللوم أيضا العملية التي سمحت بضياع التحذيرات القانونية والشروط الضرورية في هذا الصدد، وبجعل تلك المعلومات الاستخبارية تصور بوصفها أقوى مما كانت عليه فعلياً، وأي نقد هنا قد يقع على لجنة الاستخبارات المشتركة ورئيسها لاحقا السير جون سكارليت.

وأيا كان الحكم النهائي، فإن تجربة العراق ستكون إحدى التجارب التي ستلقي بظلالها طويلا على العمل الاستخباري البريطاني، ويرى منتقدو الحرب على العراق أن الفشل في إعادة تقييم هذه الافتراضات بشأن العراق كان بسبب أن قطار الحرب كان قد انطلق من محطته، وأشاروا إلى أن المعلومات الاستخبارية كانت في النهاية مجرد ذريعة ووسيلة لإيجاد تبرير عام، ولإقناع الناس لدعم القضية التي كانت قد قررت مسبقاً، وهذه القضية كانت تغيير النظام [73].

وقال السير جون تشيلكوت إنه يأمل بأن تقرير لجنته تضمن إن أي مغامرة عسكرية خارجية على هذا المستوى لن يتم الإقدام عليها دون إجراءِ المزيد من التحليل الدقيق والتقييم السياسي، ذلك أن "التحليل الدقيق ضروري قبل خوض الحرب" . وأوضح تشيلكوت "توقعي الأكبر هو إنه لن يكون ممكناً في المستقبل

خوض مشروع عسكري أو حتى دبلوماسي على هذا المستوى وبهذه الخطورة دون إجراء تحليلات وتقييمات سياسية متأنية ودقيقة".

وكان بلير واحداً من أكثر من (100) شاهد أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة تشيلكوت، إذ مثل أمامها مرتين، وقد دافع عن قراره إشراك القوات البريطانية في عملية غزو العراق، ولكنه "اعتذر" مع ذلك عما وصفه بالخلل الاستخباري حول امتلاك العراق لاسلحة دمار شامل وقدرته على استخدامها. كما اعترف رئيس الحكومة البريطانية الأسبق بحصول قصور في التخطيط لحقبة ما بعد الحرب، وفشل في استشراف سنوات العنف وسفك الدماء التي اعقبت قرار حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية [74].

واحتوى التقرير على تفاصيل الوثائق الوزارية التي أزيلت عنها صفة السرية، وتقييمات استخبارية عن قدرات العراق التسليحية، ومراسلات خاصة بين توني بلير والرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن تتعلق بالحرب على العراق وأسس التدخل العسكري.

وأفاد تقرير تشيلكوت عن الحرب في العراق بأن بريطانيا شاركت في الغزو دون استنفاد كل الخيارات الأخرى السلمية لنزع سلاح نظام صدام حسين، وقال السير جون تشيلكوت، رئيس لجنة التحقيق في حرب العراق أمام النواب والرأي العام البريطاني إن الغزو لم يكن "الحل الأخير" .

وجاء في التقرير أن غزو العراق عام 2003 اعتمد على "معلومات استخباراتيه مغلوطة وتقديرات غير دقيقة"، وأضاف التقرير أن توني بلير، رئيس

وزراء بريطانيا وقتها، استهان بتأثير الحرب على العراق والمنطقة برمتها، على الرغم من "التحذيرات الواضحة" التي أطلقت وقتها.

وعزز السير تشيلكوت انتقادات وردت في تقارير سابقة عن الحرب العراقية لاعتماد المعلومات الاستخباراتية بشأن أسلحة الدمار الشامل التي بحوزة صدام لتبرير الحرب، وانتقد خطاباً ألقاه توني بلير في أيلول 2002، حذر فيه من أن صدام يملك ترسانة من الأسلحة البيولوجية والكيمياوية يمكنه أن يحركها خلال 45 دقيقة.

وقال إن "تقدير قدرات العراق في الخطاب وفي الملف الذي نشر في اليوم نفسه كان غير دقيق تماماً"، وقال بلير أمام النواب إنه قدر أن إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة دمار شامل كانت "خطراً حقيقياً ومحدقاً على بريطانيا وأمنها القومي" . ولكن بلير وصلته تحذيرات من أن التدخل العسكري قد تعزز تهديد تنظيم القاعدة على بريطانيا ومصالحها، ووصلته تحذيرات أيضا، حسب السير تشيلكوت، من أن الغزو قد يؤدي إلى حصول جماعات إرهابية على أسلحة العراق وقدراته العسكرية.

وقال زعيم المعارضة، جيريمي كوربن، إن تقرير تشيلكوت كشف أن الحرب على العراق كانت "عدواناً عسكرياً، بمبررات مغلوطة"، وأن النزاع كان "غير قانوني" ، وأضاف كوربن، الذي صوّت ضد الحرب في مجلس العموم وقتها، إنه على جميع النواب أن "يشعروا بالأسى" لما كشفه تقرير تشيلكوت من معلومات بخصوص غزو العراق .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة التي قادت الغزو على العراق فقدت 4487 من جنودها في الحرب، بينما فقد الجيش البريطاني 179 جندياً في العراق، وتختلف الإحصائيات بشأن الضحايا العراقيين الذين يقدرون ما بين 90 ألف و600 ألف شخص، فإن التقرير لم يصدر حكماً يدين فيه بلير أو وزراء معه بانتهاك القانون الدولي، وقال السير تشيلكوت إن التقرير لا يصدر حكما بشأن شرعية الحرب أو عدمها، وإن المشاركين في التحقيق لم يقسموا على إفاداتهم، وإن نتائج تحقيقه ليس لها قوة القانون. ولكن السير تشيلكوت لم يتردد في انتقاد القرارات التي اتخذت من أجل خوض الحرب، وبعدها. ووصف حرب العرق بأنها تدخل تم "بطريقة سيئة جداً" ولا تزال تبعاته ماثلة إلى اليوم. ووجه انتقادات لاذعة للقادة العسكريين البريطانيين، الذين - حسب التقرير - "بالغوا في تقدير قوتهم"، وهو ما جعلهم يتخذون "قرارات غير صائبة" [75].

وقال السير جون أن التدخل العسكري ضد صدام حسين ربما كان ضرورياً، "في حد معين"، ولكن عندما انضمت بريطانيا إلى التحالف، بقيادة الولايات المتحدة، في آذار 2003، لم يكن الرئيس العراقي يشكل "خطراً محدقاً"، وكانت استراتيجية الاحتواء ممكنة، وأغلبية أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كانوا يدعمون استمرار عمليات التفتيش والمراقبة.

بدأت الرغبة في اتخاذ إجراءات ضد صدام تتعاظم في واشنطن مباشرة بعد تفجيرات 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة، التي أسفرت عن مقتل ثلاثة آلاف شخص. وقال إن بلير أكد للرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 2002، أي عاماً قبل الغزو، إن بريطانيا ستكون معه "مهما كان"، وفق ما جاء في

مراسلات بين بوش وبلير، نشرت مع التقرير. وأخبر بلير بوش بأنه إذا أراد تحالفاً عسكرياً أوسع، عليه أن يحصل على دعم الأمم المتحدة، وأن يحدث تقدماً في مسار السلام بالشرق الأوسط، وأن يحدث "تحولاً" في الرأي العام.

وكشفت المراسلات أن بلير وبوش كان يتحدثان بصراحة عن إسقاط صدام عام 2001. ففي مراسلة مؤرخة في كانون الأول 2001، قال لبوش إن عملياتهما العسكرية في أفغانستان قد تساعد في تغيير الرأي العام لصالح غزو العراق. وقال: "علينا أن نعطي تغيير النظام إسماً ملائما يدعم موقفنا بشأن العراق" .

وعندما أخفقت بريطانيا في استصدار قرار أممي يرخص بتدخل عسكري في آذار 2003، اتهم بلير ووزير خارجيته جاك سترو فرنسا "بخلق العراقيل" في الأمم المتحدة، وقال إن بريطانيا تعمل مع المجتمع الدولي "لتعزيز سلطة مجلس الأمن"، ولكن السير تشيلكوت قال إن الذي حدث هو العكس، فباعتبار أن التدخل العسكري لم يحصل على الأغلبية، "نرى أن الحكومة البريطانية كانت في الواقع تقوض سلطة مجلس الأمن" .

وركز التحقيق في أغلب أجزائه على التحضير لإدارة العراق في حقبة ما بعد الحرب، من قبل سلطة مؤقتة شكلها التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ودرجة تسليح القوات البريطانية المشرفة على منطقة واسعة جنوبي العراق حول البصرة. وانتقد العديد من الشهود، بينهم وزراء سابقون وقادة عسكريون، وزارة الدفاع لأنها لم توفر الموارد والتجهيزات الضرورية، وتخلي بريطانيا عن مناطق أساسية للولايات المتحدة. وقال بلير للجنة التحقيق إن بريطانيا لم تكن لتتنبأ بالصعوبات التي

واجهتها قواتها في العراق بعد الغزو. ولكن التقرير يقول إن "مخاطر "نزاع داخلي"، واضطرابات في المنطقة، ونشاط تنظيم القاعدة في العراق كانت كلها متوقعة قبل الغزو بوضوح"، وأضاف أن "التحضيرات لإدارة العراق بعد صدام كانت كلها غير ملائمة، فقد أخفقت الحكومة في تحقيق أهدافها" [76].

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية بين العراق وبريطانيا

إن اقتصاد المملكة المتحدة اقتصاد دولي أكثر مما هو اقتصاد داخلي بالمقارنة مع الدول الأعضاء في مجموعة السبع (G7)، فضلاً عن أن رأس المال الدولي متداخل كثيراً مع اقتصاد بريطانيا، فالاقتصاد البريطاني يعتمد على الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر، وهيمنة الشركات الأجنبية على قطاع الصناعة لدرجة قد تؤثر على سياسة الاقتصاد في المملكة المتحدة [77]. لذلك أصبح من الواضح أن نرى الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية لحزب العمال تميزت بمتطلبين متناقضين، من جهة حكومة بلير حاولت أن تجلب طريقة جديدة سميت بـ "الطريق الثالث" للتفكير في قلب عملية صنع السياسات. كما مارس التكنقراط وأصحاب الشركات من القطاع الخاص دوراً فعالاً في رسم سياسة الخارجية لحزب العمال [78].

لقد أثرت الشركات الخاصة والمتوسطة الحجم دوراً أساسياً على مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية في بريطانيا، إذ أصبح أغلبية ممثلي الشركات أعضاء في مجلس التجارة والاستثمار البريطاني، كما تشكل معظم هذه الشركات أعضاء بارزين في مؤسسة مشتركة مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة الخارجية البريطانية ووزارة

التجارة والصناعة (DTI) تهدف إلى التنسيق التجاري في بريطانيا وتشجيع الأنشطة وزيادة الاستثمار الداخلي والصادرات [79].

إن المملكة المتحدة ترى أن منح الشركات الخاصة أدوار رئيسة: ليس فقط لأنها تساهم في سلامة الاقتصاد الوطني، وإنما هم أيضا وكلاء ولهم مشاركة لغرس الليبرالية والقيم في الدول والمجتمعات غير الليبرالية [80]. وكان لشركات القطاع الخاص تأثير ملموس في تشكيل سياسات الدولة، ولكنها ليست دائماً تأخذ بنظر الاعتبار، على سبيل المثال، فإن اثنتان من أكبر شركات النفط، وهما شركة شل وشركة بريتيش بتروليوم، حذروا مراراً وتكراراً الحكومة البريطانية بأن الحرب مع العراق سيكون له أثر سلبي على أعمالهم ، ولكن هذا الحذر لم يكن لها تأثير مرئي على سياسة الحكومة [81].

وتعد هيئة التجارة والاستثمار/ مكتب العراق هيئة تتكون من فريق صغير متخصص من المهنيين العاملين والناشطين مع شركائهم ونظرائهم في الهيئات المهنية الأخرى، ويعملون من أجل مساعدة الشركات العراقية والبريطانية للوصول إلى تجارة ناجحة في العراق والمملكة المتحدة، كما وتساعد الشركات البريطانية للتعرف على الفرص المتاحة لانجاز الأعمال التجارية في العراق، ودعمها للوصول إلى السوق. كما أنهم يعملون أيضا مع الحكومة العراقية لتحديد العقبات التي تحول دون ممارسة الأعمال التجارية في العراق ومحاولة التغلب عليها ، بما في ذلك عن طريق مجلس التجارة الوزاري المشترك للعراق والمملكة المتحدة.

وقد أسست بريطانيا بوابة العراق التجارية، هي شركة أعمال تجارية ومقرها المملكة المتحدة، وأنشئت لتسهيل المعاملات ما بين الشركات من خلال تقديم التسهيلات للشركات العراقية للوصول إلى الشركات البريطانية الموثوق بها في السوق البريطاني، لاسيما في المجال الصناعي، وشركات الصادرات، فضلا عن التقرب من الشركات التي أنشئت لتعزيز إمكانات غير مستغلة إلى حد كبير للتعاون العراقي– البريطاني.

فضلاً عن ذلك، تتوفر للشركات البريطانية بوابة لاستكشاف فرص تجارية جديدة وتوسيع أسواقها دوليا . فبريطانيا ترى أن العراق لديه كل مكونات النجاح والإرادة الوطنية لتصبح واحدة من أغنى وأنجح الاقتصاديات نمواً في العالم. هذه الشركة تعمل مع الدولتين للتغلب على التحديات التي تقع أمام تشجيع ومشاركة أكبر عدد من رجال الأعمال البريطانية في الاقتصاد العراقي سريع النمو. وهذه الشركة التجارية تتكون حالياً من فريق صغير متخصص من المهنيين العاملين بنشاط في التجارة مع المهن الأخرى، ومعاً بإمكانهم مساعدة الشركات العراقية والبريطانية لتوجيههم نحو الطريق الصحيح إلى تجارة ناجحة بين العراق والمملكة المتحدة [82].

وخلفية ثلاثة عقود من الصراع والعقوبات الدولية التي أدت إلى عرقلة تطور العراق اقتصادياً، بل أدت إلى إنهاكه اقتصادياً لذلك فكان يجب السعي حثيثاً لإيجاد السبل اللازمة لدعم هذا الاقتصاد .

لقد شهدت العلاقات العراقية البريطانية ومنذ 2003، تطوراً لافتاً في اهتمام الجهات البريطانية بالاستثمار في العراق، وقد عقدت عدة مؤتمرات

وملتقيات اقتصادية تناولت قضايا الاستثمار بشكل عام، وفي قطاع الطاقة بشكل خاص، وقد زارت بريطانيا وفود عراقية على مستوى رفيع برئاسة رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي، وروز نوري شاويس نائب رئيس الوزراء العراقي، وضمت تلك الوفود مدراء عامين ومسؤولين في الوزارات والدوائر العراقية المختلفة، وقد قدمت الوفود العراقية صورة عن الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في العراق، فضلاً عن شرح لما تقدمه الحكومة العراقية من تسهيلات للمستثمرين الأجانب، وحازت تلك المؤتمرات على اهتمام الشركات البريطانية الكبرى والمتوسطة العاملة في العراق، أو التي تتطلع إلى فرص استثمارية فيه وقد شاركت بوفود من مدراء ومتخصصين في تلك المجالات.

لقد بدأت الشركات البريطانية بالعمل بشكل جيد للإفادة من الفرص الاستثمارية في العراق ، نظراً للعلاقات التاريخية والثقافية الهامة التي توجد بين المملكة المتحدة والعراق، فضلا عن السمعة الراسخة عن المملكة المتحدة لطريقة ممارساتها للأعمال المعروفة بالجودة والنظافة.

وكان أهم حدث على المستوى الاقتصادي بين البلدين، زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الرسمية إلى بريطانيا في 30 نيسان 2009 ولقاءه نظيره البريطاني غوردون براون، ومن ثم التوجه إلى مؤتمر الاستثمار في العراق الذي انطلقت أعماله في اليوم نفسه في العاصمة البريطانية. ووقع المالكي اتفاق شراكة واسعة مع بريطانيا، هدف إلى فتح صفحة جديدة بين البلدين مع استعداد القوات البريطانية لإنهاء وجودها العسكري في البصرة، وغايتها تنظيم العلاقات بينهما، وتمهد لمرحلة جديدة من التعاون في قطاعات عدة . فضلاً عن ذلك فقد وقع وزير التجارة

العراقي عبد الفلاح السوداني اتفاقية اقتصادية منفصلة مع وزير الأعمال البريطاني اللورد بيتر ماندلسون .

وتعدّ زيارة المالكي إلى لندن تتويجاً إلى المسار الذي اتبعته بغداد ولندن في تطبيع العلاقات بين البلدين بعد حرب 2003 وجعل العلاقة بينهما على النهج الدبلوماسي التقليدي بين بلدين يتمتعان بعلاقات ثنائية.

وشارك رئيس الوزراء العراقي والوفد المرافق له بمؤتمر الاستثمار في العراق الذي نظمته وزارة التنمية البريطانية، وترأس جلساته نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح. وألقى المالكي خطاباً في المؤتمر الذي حمل عنوان "الاستثمار في العراق: لندن 2009" الذي شمل جلسات نقاش منها "الاستثمار في العراق" و"تطوير الخدمات المالية" و"الطاقة وخدمات الطاقة: الاستثمارات الحالية". وشارك في الجلسات وزراء وخبراء من العراق، على رأسهم وزير النفط حسين الشهرستاني ووزير الصناعة والمعادن فوزي حريري، فضلاً عن شخصيات بريطانية، منها وزير التنمية الدولية البريطاني دوغلاس الكساندر، وشملت لقاءات رئيس الوزراء العراقي في لندن لقاء ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز في 1 أيار 2009 [83].

وبلغت صادرات المملكة المتحدة إلى العراق في عام 2011 بحدود 782 مليون جنيه إسترليني، والصادرات من السلع زادت بنسبة 40٪ عن سنة 2010، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة لممارسة الأعمال التجارية في العراق، لوجود الفساد الإداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية ونقص في عقود الاستثمارات كما في البنية التحتية والتي تصنف وضع العراق في السجلات العالمية بالسيئة. بينما

الحكومات العراقية والبريطانية تعملان معا لمعالجة عدد من العوائق الرئيسة أمام التجارة، ولا يزال العراق سوقاً صعبة للقيام بالأعمال، ولاسيما بالنسبة للمصدرين الذين هم عديمو الخبرة. ويعد الأمن أيضا أحد أهم العوائق الرئيسة أمام الشركات التي تتطلع للعمل في العراق، وتنصح وزارة الخارجية البريطانية الزوار لاستشارة شركات خاصة وظيفتها إعطاء نصائح حول السفر للعراق قبل السفر إليه، وينبغي على رجال الأعمال الزائرين إلى العراق أيضا التفكير في استخدام أجهزة أمنية خاصة عند التخطيط لرحلتهم.

حاولت الدولتان توطيد علاقاتهما التجارية من خلال تشكيل اللجنة الوزارية العراقية البريطانية التي تم الاتفاق عليها في بغداد في شهر أيلول 2012، بحضور وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري ووزير الخارجية البريطانية وليم هيغ، وشكلت اللجنة الوزارية العراقية – البريطانية المشتركة، وعقد أول اجتماع لها في بغداد، وعقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية بتاريخ 25 تشرين الثاني 2013، في لانكستر هاوس التابع لوزارة الخارجية البريطانية في لندن. وترأس الاجتماع وزير الخارجية العراقي الذي رافقه وفد مكون من كل من وكلاء وزارات الخارجية والنفط والمالية والداخلية وممثلي الأمانة العامة لمجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي ووزارة التجارة ومجلس رجال الأعمال العراقي وسفير العراق في المملكة المتحدة. وبحضور وزير الدولة لشؤون الخارجية البريطاني، وعضو في البرلمان البريطاني هيو روبرتسون ووزير التجارة والاستثمار لورد غرين، وممثلي الوزارات البريطانية المعنية وممثلي كبار الشركات البريطانية المصرفية وقطاع البنوك والدفاع والطاقة وممثلي رجال الأعمال البريطانيين والعراقيين. وخلال الاجتماع تم بحث أهم معوقات ومقترحات لتطوير عمل المجلس

الوزاري المشترك لتوطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية، منها موضوع منح السمات، الضرائب، الدفاع، الرحلات الجوية المباشرة، نظام تسجيل الشركات في العراق، المناقصات والبنوك العراقية [84].

واصلت المملكة المتحدة تشجيع رجال الأعمال البريطانيين للعمل في العراق وذلك بالتنسيق مع مجلس الأعمال البريطاني العراقي، وذلك عن طريق زيارات متكررة إلى بغداد والبصرة وإقليم كردستان. وكذلك بدعم من الخارجية البريطانية لتنظيم مؤتمرات عدة في العراق ولندن خلال 2013، إذ زار (52) رجل أعمال بريطاني من كافة المجالات التربوية والصناعية والتجارية بغداد في شهر تشرين الثاني 2013، برئاسة ممثلين من وزارة التنمية الدولية وهيئة الاستثمار البريطاني والمجلس التجاري العراقي البريطاني. وتسعى بريطانيا إلى توطيد علاقاتها مع إقليم كردستان وتسعى إلى تشجيع المستثمرين العراقيين المغتربين في لندن والبريطانيين إلى العمل في إقليم كردستان، من خلال عقد مؤتمر التجارة في أربيل في شهر مايس 2013، وحضرته (50) شركة بريطانية بإشراف مكتب إقليم كردستان في لندن. كما وعقد مؤتمر تجاري في شهر حزيران 2013، في إقليم كردستان بإشراف مجلس الأعمال العراقي والبريطاني الذي حضره مائة من رجال الأعمال في بريطانيا .

كما زار اللورد كرين وزير التجارة والاستثمار البريطاني في شهر كانون الثاني 2013 محافظة البصرة، والتقى مع رئيس غرفة التجارة في البصرة والمسؤولين المحليين في المحافظة لإيجاد فرص عمل للاستثمار لرجال أعمال بريطانيين [85].

كما وشهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكة المتحدة والعراق نمواً واضحاً انعكس إيجابياً على حركة التجارة بين البلدين، إذ بلغت قيمة واردات بريطانيا من العراق للمدة (كانون الثاني 2013- كانون أول 2013) 3.617.256 جنيه إسترليني. بما يمثل زيادة قيمتها 32% من مجموع الكلي للواردات البريطانية من العراق، وهذه النسبة تشكل 23% في العام 2012، حسب إحصائيات وزارة التجارة البريطانية. وفي حين بلغت قيمة صادرات بريطانيا إلى العراق للمدة (كانون الثاني 2013– كانون أول 2013) مبلغ 376.091.559 جنيه إسترليني.

وعلى الرغم من أن ليست جميع الأرقام في المجال الاقتصادي متوفرة، ولكن بإمكاننا أن نقدر القيمة التجارية بين المملكة المتحدة والعراق خلال مدة عشر سنوات (2013/2003) ، من خلال تقارير السفارة العراقية في لندن [86]، التي تشير إلى زيادة إجمالية قدرها نحو 190٪ منذ سنة 2003، والتي أشارت أيضاً إلى صادرات العراق إلى المملكة المتحدة، وتظهر الأرقام المتوفرة زيادة ملحوظة، من 145.455 جنيه إسترليني في عام 2003 إلى 3.617.256 جنيه إسترليني في عام 2013، وتضمنت المواد أنواع من المواد الخام.

أما الصادرات البريطانية إلى العراق فارتفعت إلى درجة عالية، وتتميز أكثر بالآليات والمكائن والمعدات، فضلاً عن المواد الغذائية، والسكائر، والمواد حيوانية، وهي تتمثل بنسبة زيادة قدرها 511٪ خلال السنوات من 2003-2013. وكانت أكثر صادرات المملكة المتحدة إلى العراق هي الآليات والمعدات للنقل.

وكان خلال سنة 2003 يتمثل فقط 42.360 جنيه إسترليني، وزادت هذه الكمية إلى 376.091.559 جنيه إسترليني خلال عام 2013 [87].

وأكدت الحكومة الائتلافية الجديدة في بريطانيا على أهمية احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لحكومة الوحدة الوطنية العراقية، والتي نشأت من جراء عملية ديمقراطية شارك بها غالبية الشعب العراقي، استناداً إلى تصريحات رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانية. كما تساند بريطانيا العراق في شتى المحافل الدولية ليتمكن من تبوء المكانة والموقع المناسب له على المستويين الإقليمي والعالمي. ويأمل البريطانيون بتحسن الوضع الأمني في العراق ، في سبيل زيادة التبادل التجاري وإقامة المشاريع الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي الكبير، وتدين كافة أعمال الإرهاب الجارية في العراق وتعلن وقوفها مع العراق في الحرب ضد الإرهاب التي يقودها تنظيم القاعدة، والتي لا تميز بين دين أو قومية أو ثقافة. وتحث جميع الأطراف السياسية في العراق على المساهمة الجادة في العملية السياسية ونبذ العنف والاعتراف بالعراق الجديد الذي يقوم على المبادئ الديمقراطية ويتخذ من الفيدرالية نظاماً للإدارة [88].

وزار باقر جبر الزبيدي وزير النقل المملكة المتحدة لحضور مؤتمر يوم العراق الخامس بدعوة من البارونة ايما نيكلسون المبعوث التجاري الخاص لرئيس الوزراء البريطاني للعراق، للمدة 28 مايس – 2 حزيران 2015، القى الوزير كلمة دعا فيها الشركات البريطانية للاستثمار في العراق، لتلبية حاجات المواطن العراقي وكيفية بناء جميع القطاعات التي توفر الخدمات والبنى التحتية بأحدث التكنلوجيا المستخدمة لمواكبة التطور الحاصل في العالم مؤكداً على أهمية الموانيء وطرق

استثمارها، داعياً إلى الاستثمار في قطاع السكك الحديدية ليكون النقل عبر العراق منفذاً مهماً للعالم وربط دول الغرب مع دول الشرق، فضلاً عن اهتمام الوزارة بقطاع النقل الجوي وتطويره، وضرورة امتلاك العراق أسطول حديث وكبير من الطائرات.

وعلى هامش الزيارة زار الوفد شركة روليس رويز لصناعة محركات الطائرات في مدينة دربي البريطانية والتقى خلالها الفريق الفني للشركة والمسؤولين فيها، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال محركات الطائرات وصيانتها. كما التقى الوزير والوفد المرافق له باللورد طارق أحمد وزير الدولة البرلماني لشؤون النقل ومكافحة التطرف بمكتبه في وزارة النقل البريطانية وبحضور عدد من المسؤولين في سلطة الطيران المدني، وتم خلال اللقاء مناقشة بعض المسائل الفنية التي تخص الطيران المدني [89].

وقدمت وزارة الخارجية البريطانية للوزارات والمؤسسات البريطانية الراغبة بالعمل مع العراق العديد من التوجيهات، أهمها [90]:

- تشجيع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتمرير وتنفيذ التشريعات الجديدة على النفط والغاز وتقاسم العائدات.
- المساهمة في التنمية العراقية من رؤية إستراتيجية لقطاع الطاقة .
- تشجيع الحكومة العراقية للعب دور مسؤول في منظمة أوبك والمؤسسات الدولية للطاقة.

- العمل مع الاتحاد الأوروبي حول شراكة إستراتيجية مع العراق، بما في ذلك صادرات الغاز.

- دعم الشركات البريطانية في الفوز بعقود ذات قيمة عالية في العراق .

- تحسين عمليات الحصول على تأشيرة المملكة المتحدة في العراق .

- تشجيع الحكومة العراقية من أجل حل المشاكل التي تعرقل الأعمال، وتشجيع الاستثمار.

- دعم وزيادة نمو القطاع الخاص في العراق ، والذي يؤدي إلى خلق فرص العمل .

- بناء الشراكة الثقافية بين المملكة المتحدة والكليات والجامعات العراقية لدعم وتحسين التعلم وتطوير المهارات المهنية والأكاديمية والمهنية .

- تحسين وتوفير التعليم والتدريب في القطاع الحكومي .

- تشجيع المنح الدراسية الممولة من العراق إلى المملكة المتحدة.

- البحث عن خفض القيود على البنوك المؤهلة لإصدار خطابات الاعتماد .

- تشجيع سوق مفتوحة أمام البنوك الأجنبية ودعم جهود البنوك البريطانية للدخول والنمو.

- دعم وتطوير الخدمات المصرفية للأفراد لتقديم القروض الصغيرة إلى الشركات الخاصة والعامة.

ولكن ما زالت هنالك مجموعة من العقبات تحول دون تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين منها:

- الوضع الأمني .
- الحصول على سمات الدخول (الفيزا) من الجانبين ، وقد سعت وزارة الخارجية البريطانية إلى تسهيل إجراءات الحصول على سمات الدخول للمواطنين العراقيين وذلك بافتتاح مركز لإصدار التأشيرات في بغداد في نهاية عام 2012 ، وبالرغم من عقد اتفاقية للطيران المدني بين البلدين إلا انه لا توجد رحلات جوية مباشرة لحد الآن للأسباب الأمنية.
- الإجراءات الطويلة المتمثلة بالبيروقراطية في دوائر الدولة العراقية عند قياسها بالدول النامية الأخرى وحتى المجاورة للعراق
- ضعف قوانين الاستثمار في العراق [91].

رابعاً : العلاقات الثقافية العراقية البريطانية

تعدّ العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا من أهم محاور العلاقة بين البلدين، وكان لها إرث تاريخي كبير بين البلدين، ومن أبرز العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا كان تأسيس المجلس الثقافي البريطاني في العراق عام 1952، الذي يسعى إلى تعزيز العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا وتوفير الفرص التعليمية للعراقيين. وقد أُغلق المكتب في عام 1999، ليعاود افتتاحه مرة ثانية في عام 2003 في بغداد، وفي عام 2008 في أربيل .

ولقد ركزّت أعمال المجلس الثقافي البريطاني بشكل رئيس على تطوير التعليم منذ إعادة فتح مكاتبه في بغداد وأربيل، ومنذ ذلك الوقت ساعد المجلس الثقافي البريطاني أكثر من (30) جامعة وكلية ومدرسة عراقية في إقامة علاقات مع الجامعات والمدارس في المملكة المتحدة، وبالتالي مكّن العاملين في المجال التعليمي والطلاّب من تبادل المعرفة والأفكار، كما أسس المجلس ستة مراكز لتكنولوجيا المعلومات في جامعات بغداد وأربيل والبصرة وبابل، وساهم في توفير المزيد من أجهزة الكمبيوتر والاتصال بشبكة الانترنت، وقدم المجلس كذلك برامج تدريبية لأكثر من (40) مشرفاً من كوادر وزارة التربية العراقية لإطلاعهم على آخر ما تم التوصل إليه من تطورات في مجال تدريس اللغة الإنجليزية [92].

وبذل المجلس الثقافي البريطاني جهوداً مع المؤسسات الثقافية والتعليمية العراقية وعمل على إعادة ربط العراق بالمجتمع التعليمي الدولي، وتعزيزه بخبرات المملكة المتحدة في الميدان الثقافي والتعليمي، وكذلك تقديم المساعدات والخبرات المطلوبة لوضع حلول للتحديات التي يواجهها قطاع التعليم في العراق . وكان المجلس الثقافي البريطاني قد أطلق برنامج الشراكات التنموية في التعليم العالي في العراق (DelPHE)من خلال فعاليتين تكللتا بالنجاح في مدينتي بغداد وأربيل.

وفي أحدث مسعى لتطوير التعليم في العراق، ولاسيما ما يتعلق بتعليم اللغة الإنكليزية أشرف المجلس الثقافي البريطاني والسفارة الأمريكية في بغداد على عقد مؤتمر أطلقت بموجبه أول جمعية متخصصة في مجال التنمية المهنية والتواصل لمدرسي اللغة الانجليزية [93].

إن المجلس الثقافي البريطاني في العراق يهتم ببناء العلاقات بين الأشخاص والمؤسسات في المملكة المتحدة والعراق من خلال أنشطة وبرامج تعزز الفهم الأفضل للغة الإنجليزية وكذلك التعاون في المجالات المختلفة في التعليم والفنون.

ويركز على تحسين جودة تدريس اللغة الإنجليزية حيث استكمل مؤخراً برامج تدريب مدراء التدريب لجميع مشرفي اللغة الإنجليزية في كردستان. كما يقوم ببث برامج إذاعية لتعلم اللغة الإنجليزية بحيث وصلت الى جمهور من المستمعين تعدى السبعين الفاً. كما يدعم أيضاً الشبكة المهنية لمعلمي اللغة الإنجليزية.

وأخذ عمله في إجراء امتحان "IELTS" بالنمو بسبب الطلب المتزايد عليه، فقد رفع أعداد المتقدمين للامتحان إلى ثلاثة أضعاف متمثلاً في (4500) امتحان في عام 2013 – 2014. وتتوفر هذه الامتحانات في كل من بغداد وأربيل، وأفتتح مركزاً جديداً في السليمانية [94].

وعمل المجلس من خلال تعاونه مع وزارتي التربية في كل من بغداد وأربيل على تحسين جودة التعليم في المدارس من خلال وضع معايير التعليم والتعلم والتطوير الذاتي للمدارس، ودعم مديري المدارس، وكذلك تطوير قدرات الموظفين. لقد تلقى المعلمون في أكثر من (4300) مدرسة تدريباً على القيادة في المدارس وعلى طرق التدريس الحديثة. ويقوم 900 من مدراء التدريب و(24) ألف معلم و(4100) مشرف في عموم العراق على تحسين جودة التعليم في (2700) مدرسة.

كما عمل المجلس بالتعاون مع كل من وزارات التربية، والعمل والشؤون الإجتماعية، وهيئة التعليم التقني على تحسين الجودة في قطاع التدريب والتعليم المهني، فقد تم وضع إستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع الوزارات الأخرى، وتطوير المعايير المهنية لخمسة من المهن ذات الأولوية، وقد صممت المناهج الجديدة وتم تجريبها في شبكة تتألف من (15) مركزاً للتمييز، فضلاً عن ذلك فالمجلس يعمل مع وزارة التعليم العالي على تحسين ضمان الجودة، والقيادة، وتدويل التعليم العالي.

وعن اهتمامات المجلس في مجالات الفنون فهو يدعم ومنذ عام 2009 الفرقة السمفونية الوطنية العراقية للشباب التي يراها البريطانيون أنها " أشجع فرقة سمفونية في العالم"، إذ قامت هذه الفرقة في عام 2012 بجولة فنية في المملكة المتحدة، وفي عام 2013 بجولة أخرى في فرنسا. وقد قدم المجلس لهم ورش عمل تدريبية ودروس موسيقية في مدينة أربيل بالتعاون مع الألمان لإعدادهم لعروض الأداء العالمية للسمفونية.

وقام المجلس بتنظيم مهرجان ثقافي سنوي في أربيل، ففي عام 2014 أقام المجلس المهرجان العالمي الأدبي الثالث الذي اختير له إسم "نينتي" إسماً للمهرجان لهذا العام، وقد كان هذا كله بالتعاون مع وزارة الثقافة، وجامعة صلاح الدين، والمجلس الأعلى لشؤون المرأة، ومنظمة آرت رول، ومنظمة ريل العراق، وركز المهرجان في ذلك العام على النساء الكاتبات [95].

فضلاً عن ذلك فقد أطلق رئيس الوزراء نوري المالكي (المبادرة التعليمية) في كانون الثاني 2009 برنامج لإصلاح نظام التعليم في الخارج، ويقوم مجموعة مميزة من الطلبة العراقيين بالدراسة سنوياً في بريطانيا [96] .

وفي 29 نيسان 2009 تم الاعلان عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة العراقية والمجلس الثقافي البريطاني، الذي زاره المالكي في 30 نيسان. وبموجب الاتفاق، سيعمل المجلس الثقافي البريطاني مع الوزارات والدائرات المختصة بالتعليم في العراق. وخصصت بريطانيا 3 ملايين جنيه استرليني (4.4 مليون دولار) لدعم قطاع التعليم العالي العراقي. وأكد السفير البريطاني في بغداد كريستوفر برنتيس أن بريطانيا "حريصة على دعم مبادرة رئيس الوزراء للتعليم التي أطلقها في يناير (كانون الثاني) ". ويذكر أن مبادرة رئيس الوزراء تشمل برنامجاً لإصلاح نظام التعليم العراقي، بما فيه المناهج الدراسية، فضلاً عن تزويد (10) آلاف منحة دراسية سنوياً لطلاب عراقيين في الخارج. وقد وصل اثنان من مستشاري رئيس الوزراء في مجال التعليم إلى بريطانيا في "مهمة تقصي الحقائق" بحسب المجلس الثقافي البريطاني. لتقديم مقترحاتهما، مع مسؤولين من المجلس الثقافي البريطاني، إلى المالكي. وتتطلع الجامعات البريطانية إلى إعلان العراق عن نسبة المنح التي ستتكفل بها الحكومة العراقية التي ستكون من نصيب بريطانيا. وقد زار الوفد العراقي جامعات اكستر ويونيفرستي كولدج لندن وساوثايند للاطلاع على برامجها، كما جرى لقاء مع وزير التعليم العالي البريطاني ديفيد لامي. ويذكر أن هناك (585) طالباً عراقياً في جامعات بريطانية في العام 2009، مقارنة بـ (125) طالباً عراقياً عام 2003. وقال مدير المجلس الثقافي البريطاني في بغداد توني رايلي: "المملكة المتحدة والعراق

لطالما تمتعا بعلاقات تعليمية وثقية، ومبادرة رئيس الوزراء التعليمية الجديدة تمنحنا فرصة تقوية هذه الروابط وتعميقها مع جيل جديد من الطلاب العراقيين المتعطشين لفرص التعليم والتواصل الدولي". وحظي التعليم باهتمام مميز في زيارة الوفد العراقي إلى بريطانيا في 2009، حيث من زار نائب رئيس الوزراء العراقي المكتبة الوطنية البريطانية. والتقى وزير الثقافي والإعلام والرياضة اندي برنهام ورئيسة المكتبة البريطانية لين بريندلي. وقدمت المكتبة الوطنية البريطانية مجموعة من السجلات التاريخية إلى العراق، فقدمت حوالي (50) ألف سجل عن العراق بحوزة بريطانيا، ليكون بحوزة العراق أطول سجل وأكثر شمولية عن تاريخ العراق [97].

وافتتح المركز الأنكلو عراقي للدراسات في لندن بتاريخ 23 كانون الثاني 2016، وشارك السفير العراقي صالح التميمي في الاحتفال، وألقى كلمة شكر فيها مدير وأعضاء مؤسسة الإمام الحكيم في لندن ومدير المركز نديم العبد الله لجهودهم في إفتتاح المركز الأنكلو عراقي للدراسات في هذه المرحلة المهمة من مسيرة العراق، وهو يشكل رافداً مهماً للباحثين والمهتمين بالتعمق في تاريخ دولة العراق والعلاقات العراقية – البريطانية. وأعرب السفير عن ثقته إن المركز سيكون منبراً مهماً للتبادل الثقافي بين العراق وبريطانيا وسيفتح آفاق جديدة للعلاقة بينهما بما يخدم تطور وإزدهار البلدين [98].

والتقى السفير العراقي في لندن صالح التميمي بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٦ بمجموعة من المتدربين العراقيين في مجال تنقيب الآثار الذين يتلقون برنامجاً تدريباً بإشراف المتحف البريطاني، إذ يشرف المتحف المذكور على برنامج تدريبي طويل الأمد وعلى مراحل للمختصين العراقيين في مجال الآثار في العراق، وقد حضر اللقاء

خبراء الآثار المختصين في قسم الشرق الأوسط في المتحف البريطاني. وعبر السفير عن استعداد السفارة لتسهيل مهمة المتدربين وإبداء المساعدة الممكنة وفتح آفاق التعاون مع المتحف البريطاني، وأعرب الخبراء الآثاريين عن أملهم في تعزيز التعاون والتنسيق المشترك [99].

كما التقى السفير الدكتور صالح التميمي في 10 حزيران 2016 بالدكتور روجر ماثيوز استاذ علم الآثار المختص بآثار الشرق الاوسط والعراق والأستاذ في جامعة ريدنغ ومدير منظمة (Rashid) المختصة بالدراسات والبحوث المتعلقة بالحفاظ على تراث العراق، وتم التطرق إلى المواضيع ذات العلاقة ومنها دعم جهود العراق الرامية إلى إضافة الأهوار في جنوب العراق الى لائحة التراث العالمي لليونسكو وتوفير الحماية اللازمة لها، فضلاً عن بحث شؤون التعاون والتنسيق في مجال حماية وإسترداد الآثار العراقية المهربة، وتوفير فرص التدريب للطلبة والباحثين العراقيين في مجال الآثار [100].

الخاتمة :

للعراق وبريطانيا تاريخ مشترك منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وعلى الرغم من أن العراق استقل من دائرة النفوذ البريطاني بعد ثورة 14 تموز 1958، ولكنه لم يستقل من الإرث الذي ثبتت على أساسه الحدود المفروضة للعراق، التي أدت فيما بعد إلى كل التوترات الخارجية والمشاكل الداخلية، بسبب مجموعة من المشاكل الحدودية التي ظهرت وكأنها ألغاماً مصطنعة لتحقيق عدم الاستقرار السياسي لهذا البلد .

وتسعى الحكومتان العراقية والبريطانية إلى بناء أسس سليمة للعلاقات الثنائية بينهما، تسمح بالديمومة والاستمرار، وتقوم على الاحترام المتبادل بعد سنوات من الشك والريبة التي فرضتها سنوات العزلة التي عاشها العراق جراء الحصار الدولي .

وتشعر الحكومتان العراقية والبريطانية أن ساحة الالتقاء بينهما بدأت بالاتساع شيئاً فشيئاً مع التغيرات المتعاقبة التي مرت بالعراق بعد عام 2003 ، والتي ساعدت في بروز مصالح مشتركة لا يمكن إغفالها. وتتلخص هذه المصالح في ما يأتي :

1- الحرب على الإرهاب: ترى كل من الحكومة العراقية ونظيرتها البريطانية أن المنظمات الإرهابية كالقاعدة والتنظيمات المتشددة الأخرى تستهدف استقرار البلدين في نظامهما السياسي وبنيتهما الاجتماعية المتنوعة عرقياً ودينياً، وبالتالي فإن الحكومة البريطانية تدعم العراق في معركته ضد الإرهاب، وترى أنه إذا فشلت القوات العراقية في هذه المعركة، فإن تنظيم القاعدة سيكسب مركز انطلاق يمكن أن يتحرك منه لنقل نشاطاته صوب الساحتين الإقليمية والعالمية، ويستطيع به تهديد مصالح القوى الغربية في العالم العربي.

2- الاستقرار في العراق: تشعر بريطانيا بوجود واجب أخلاقي وسياسي لدعم جهود الاستقرار في العراق، وهذا متأتي من الدور الذي لعبته بريطانيا في الإطاحة بنظام صدام حسين عام 2003. وتبذل بريطانيا محاولات لتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية الملائمة للحكومة العراقية لكي تفرض القانون وتوفر مستلزمات الأمن للمواطنين، إدراكاً منها أن استقرار العراق يعني استقرار منطقة

الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار فيه سينعكس سلباً على كامل المنطقة، وقد يمتد بتأثيراته السلبية على العالم بأسره لما تصدره هذه المنطقة من النفط والغاز.

3- نشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان: تتضافر جهود الحكومتين البريطانية والعراقية من أجل دعم الديمقراطية الوليدة في العراق، وتطرح بريطانيا وجهة النظر القائلة بأن العراق يمكن أن يكون أنموذجاً للديمقراطية وقيم التسامح في المنطقة العربية، وأن تحركات البعض لوأد هذا الأنموذج إنما تصب في خانة الإبقاء على حالة التخلف السياسي الذي فرضته بعض الحكومات العربية على شعوبها منذ عقود .

4- المصالح الاقتصادية المشتركة: تهدف الحكومتان العراقية والبريطانية إلى زيادة التعاون التجاري والاقتصادي في المجالات كافة، إذ تنظر الحكومة البريطانية بجدية كبيرة إلى ما يمكن أن يتحقق من معدلات عالية من التبادل التجاري بين البلدين في المستقبل، من خلال نسج علاقات اقتصادية ناجحة وملبية للمتطلبات الاقتصادية لكلا البلدين .

وكانت أهم محطات العلاقات العراقية البريطانية بعد عام 2003 تتمثل في عدد من النقاط الرئيسة :

1- في 19 آذار 2003 شاركت بريطانيا بثاني أكبر قوة في حرب 2003، بـ 46 ألف جندي تمركزوا في جنوب العراق . وفي أيار 2003 زار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير البصرة وأكد دعم بلاده للعراق .

2- في حزيران 2006 نقل البريطانيون السلطات الأمنية للمرة الأولى إلى القوات العراقية، لتصبح محافظة المثنى الأولى التي تنتقل فيها السلطات إلى العراقيين .

3- في تموز 2006 قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزيارته الأولى إلى لندن، وفي تشرين الأول 2007 قام غوردن براون بزيارته للمرة الأولى إلى العراق منذ توليه رئاسة الوزراء .

4- في كانون الأول 2007 تم نقل السلطات الأمنية في البصرة من القوات البريطانية إلى القوات العراقية . وفي 22 تموز 2008 أعلن رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون "تغييراً جذرياً" في المهمة البريطانية في العراق استعداداً لمغادرة القوات البريطانية منها . وفي 17 كانون الأول 2008 تم إبرام اتفاقية عسكرية بين العراق وبريطانيا، لتنظيم بقاء القوات البريطانية في العراق، بعد انتهاء قرار الأمم المتحدة بإبقاء القوات المتعددة الجنسية هناك. وتم الإعلان عن سحب القوات القتالية البريطانية من العراق بحلول تموز 2009 .

5- في 1 كانون الثاني 2009 تم تسليم مطار البصرة، الذي كان القاعدة العسكرية للبريطانيين في العراق إلى السلطات العراقية. وفي 31 آذار 2009 تم تسليم قيادة القوات الأجنبية في البصرة من البريطانيين للقوات الأميركية، وانسحبت القوات البريطانية بشكل كامل من العراق.

وقامت بريطانيا بتحقيق مهم عن حرب العراق أعلنت نتائجه في 6 تموز 2016، وقال السير جون تشيلكوت رئيس اللجنة إن التقرير لم يصدر حكماً بشأن شرعية الحرب أو عدمها، وإن المشاركين في التحقيق لم يقسموا على إفاداتهم، وإن نتائج تحقيقه ليس لها قوة القانون، بيد إنه كان مهماً جداً في بيان عدم شرعية الحرب، وبطلان الذرائع التي ساقتها الولايات المتحدة في سبيل القيام بالغزو .

وفي المجال الاقتصادي سعت بريطانيا والعراق لتعزيز علاقاتهما المشتركة، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتطوير الاستثمار بينهما، وعلى الرغم من التطور الكبير في هذا المجال، إلا إنه يبقى دون طموح البلدين، لأسباب كثيرة، ويعد الأمن أحد أهم العوائق الرئيسة أمام الشركات التي تتطلع للعمل في العراق، فضلاً عن التحديات الكبيرة أمام ممارسة الأعمال التجارية في العراق، لوجود الفساد الإداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية ونقص في عقود الاستثمارات كما في البنية التحتية والتي تصنف وضع العراق في السجلات العالمية بالسيئة .

أما في الجانب الثقافي فقد تركزت جهود البلدين في ثلاثة مجالات أساسية هي تعليم اللغة الإنجليزية من خلال المجلس الثقافي البريطاني، والبعثات الدراسية العراقية في الجامعات البريطانية، وفي مجال الآثار .

قائمة الهوامش :

[1] علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية البريطانية 1945-1958، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 7 .

[2] خليل ابراهيم العلاف، قصة التمثيل الدبلوماسي البريطاني في العراق، جريدة المدى (بغداد)، 10 نيسان 2016.

[3] ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية 1921-1956 ، مطبعة البينة ، بيروت ، 2009 ، ص 21 ؛ ينظر كذلك : صالح محمد العابد ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810 ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1979 ، ص 100 .

[4] حول تفاصيل دور المستر ريج في العراق ينظر : كلوديس جيمس ريج ، رحلة ريج المقيم البريطاني في العراق عام 1820 إلى بغداد – كردستان – إيران ، ترجمة بهاء الدين نوري ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2008 .

[5] حنا بطاطو ، الكتاب الأول العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف البزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط2 ، بيروت ، 1995، ص 272 .

[6] علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج1 ، الطبعة الأولى ، انتشارات المطبعة الحيدرية ، 1996 ، ص 241 .

[7] داوود باشا والي بغداد (1816م- 1831م) هو مملوك من كرج جورجيا اشتراه سليمان باشا وأولاه الرعاية والتعليم، عينه الوالي سليمان باشا خازندار بغداد في العام 1800م وترقى في المناصب فعين رئيساً للعسكر في العام 1814م . عين في العام 1816 واليا لبغداد بفرمان من السلطان العثماني وحظي زمنه بالكثير من الاستقرار ، فكان محبا للأدب وأهل العلم وسعى إلى إنشاء جيش قوي وكانت له نوايا لاستقلال العراق على غرار والي مصر محمد علي باشا ولكنه لم ينجح بعد أن جهز السلطان العثماني حملة لإسقاطه ومن ثم عاش مدة من حياته في الإستانة انتقل بعدها إلى المدينة المنورة وأنشأ هناك دار للتعليم ومات في المدينة في العام 1844م.

ينظر : عبد العزيز سليمان نوار ، داوود باشا والي بغداد ، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم ، دار الكتاب العربي ، 1968 .

[8] علي الوردي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 241 .

[9] المصدر نفسه ، ص 242-243 .

[10] عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص 322-323 .

[11] خليل إبراهيم العلاف ، المصدر السابق .

[12] المصدر نفسه .

[13] حنا بطاطو ، المصدر السابق ، الكتاب الأول ، ص 279 ؛ ينظر : ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط ، ط 6 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1985 ، ص 366 .

[14] جعفر عباس حميدي وآخرون ، تاريخ العراق المعاصر ، الموصل ، 1986 ، ص 33 .

[15] خليل إبراهيم العلاف ، المصدر السابق .

[16] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج 1 ، ط 7 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989، ص 59-69 .

[17] حول ثورة العشرين وأسبابها وتطوراتها ينظر : عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ط 6 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1992 ؛ ومیض جمال عمر نظمي ، ثورة العشرين الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية " الاستقلالية " في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بغداد، 1985 .

[18] نقلا عن : خليل إبراهيم العلاف ، المصدر السابق .

[19] المصدر نفسه .

[20] عقدت خلال عهده معاهدات جديدة بين بريطانيا والعراق كلها عززت الوجود البريطاني ومنها معاهدة 1924 ومعاهدة 1927 ومعاهدة 1930. وبموجب معاهدة 1930 اعترفت بريطانيا في 30 حزيران 1930 بالعراق دولة مستقلة .

[21] ينظر : أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980 .

[22] المصدر نفسه ، ص 132 .

[23] ينظر : خليل إبراهيم العلاف ، المصدر السابق .

[24] خليل إبراهيم العلاف، المصدر السابق .

[25] حول دور الجيش في الحياة السياسية ينظر : محمد طربوش ، دور العسكر في السياسة ، ترجمة محمود أحمد عزت البياتي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012.

[26] حول ثورة مايس ينظر : وليد محمد سعيد الأعظمي انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية 1941 ، دار واسط ، بغداد ، 1986 .

[27] خليل إبراهيم العلاف، المصدر السابق .

[28] علاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق، ص 234-235 .

[29] نصير محمود شكر الجبوري ، السياسة الخارجية للجمهورية العراقية 1958-1963 دراسة في ضوء مقررات مجلس الوزراء ، دار ضفاف للطباعة والنشر ، بغداد ، 2012 ، ص 163 .

[30] خليل إبراهيم العلاف، المصدر السابق .

[31] قحطان أحمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، ص 374 .

[32] خليل إبراهيم العلاف ، المصدر السابق .

[33] حزب العمال البريطاني هو حزب سياسي يحسب على يسار الوسط في بريطانيا. يرجع تاريخه إلى بدايات القرن العشرين، حين تكونت لجنة لتمثيل العمال في البرلمان. تطورت هيكلية هذا التيار في عام 1906 عندما تم انتخاب 26 نائباً ليمثلون العمال في البرلمان. وجد الحزب جذوره في تنظيمات سياسية واجتماعية خارج البرلمان حيث تشكلت قاعدته الجماهيرية من أتباع مجموعة من الحركات مثل حركة نقابات العمال، ومجموعة الجمعيات الاشتراكية، وحزب العمال المستقل، والجمعية الفابية، والاتحاد الماركسي الاشتراكي الديمقراطي . ويؤمن الحزب تقليدياً بالسياسات الاشتراكية مثل الملكية العامة للصناعات الحيوية، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، وإعادة توزيع الثروة عبر النظام الضريبي، وإعطاء مزيد من الحقوق للعمال والنقابات، ودعم فكرة تمويل الدولة لقطاعي الصحة والتعليم. بدأ الحزب في بداية التسعينيات من القرن العشرين في مراجعة أدبياته السياسية وإعادة النظر ببرنامجه السياسي، وأقر إجراء إصلاحات جوهرية في مسار الحزب وأهدافه والتحول إلى الليبرالية الجديدة أو ما أطلق عليها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير اسم (الطريق الثالث). ويتركز تأييد الحزب بين ابناء الطبقة العاملة وداخل النقابات العمالية والمدن الكبرى، لاسيما بين الأقليات العرقية والدينية مدعوما ببرنامجه السياسي لتعزيز الحريات المدنية والثقافية ودعم حقوق المهاجرين الى بريطانيا . ينظر:

John Marshall , op. cit , p. 6 ; Party Finance , op. cit .

[34] Colin Hay, The political economy of New Labour (Manchester: Manchester University Press, 1999); John Gray, 'Blair's project in retrospect', International Affairs 80: 1, 2004, pp. 39–48 .

[35] عملية ثعلب الصحراء : ضربة عسكرية جوية قامت بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق، واستمرت لمدة أربعة أيام خلال المدة 16-19 كانون الأول 1998، وجرت بسبب ما وصفته الدولتان بعدم تعاون العراق مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الباحثين عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، تركز القصف على أهداف في بغداد، وتم إلحاق ضرر كبير بالبنى التحتية العراقية، وسقط خلال العملية عدد كبير من الضحايا العراقيين .

[36] تقرير تشاتهام هاوس (المركز الملكي للدراسات الإستراتيجية في لندن) ، سنة 2004، ص 499 .

[37] John Marshall: Membership of UK political parties, House of Commons, SN/SG/ 5125; 2009, p. 6; See also : www.parliament.uk/commons/lib/research/briefings/snsg-05125.pdf Access date: 5 Jan 2012 ; "Party Finance - The Electoral Commission : Regulatory issues : Political parties : Registers : Register of political parties". Registers.electoralcommission.org.uk. Retrieved 2011-06-10 .

[38] تقرير تشاتهام هاوس (المركز الملكي للدراسات الإستراتيجية في لندن) ، سنة 2004، ص 580 .

[39] المصدر نفسه .

[40] Pual William, who is making foreign policy 2004, p.917 .

[41] This new post has been criticized on the grounds that while it provides a fast track to the prime minister on security and intelligence matters it simultaneously encourages the bypassing of cabinet on these important issues: Review of intelligence, para. 607

[42] تقرير تشاتهام هاوس المركز الملكي للدراسات الإستراتيجية في لندن ، سنة 2004 ، ص 48 .

[43] Review of intelligence, para. 427.

[44] Ibid 463.

[45] Brown, Gordon . Britania's Everyday Heroes, Mainstream Publishing, ISBN 978-1-84596-307-1, 2007 .

[46] هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، 17 آذار 2008 .

[47] تقرير وزارة الخارجية العراقية دائرة التخطيط السياسي 2009.

[48] تم الاعلان رسمياً عن تقرير اللجنة في 6 تموز 2016، وسيتم الحديث لاحقا عن الموضوع في هذا البحث .

[49] سوف نتطرق لاحقاً لنتائج تحقيقات هذه اللجنة .

[50] Siddique, Haroon (22 June 2009). "Public Iraq war inquiry 'essential', says chairman". London: The Guardian. Retrieved 24 November 2009.

[51] حزب المحافظين : حزب سياسي يحسب على يمين الوسط ويعد أكبر الأحزاب البريطانية الممثلة في البرلمان البريطاني حالياً، وأكبرها من حيث عدد الأعضاء. وله دور مهم في المسار السياسي للمملكة المتحدة. ويدعم الحزب بقوة السوق الحر والاعتدال الاقتصادي، وافكارهم متشائمة وضد التحالف الأوروبي (Eurospectic). ورث حزب المحافظين حزب (التوري) والذي شغل الحياة السياسية في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، ومازال اسم (التوري) يطلق على أعضاء الحزب ومؤيديه. يطلق على الحزب أيضا تسمية حزب المحافظين والاتحاديين حيث بدأت هذه التسمية مع الاندماج بين حزب الاتحاديين الليبراليين وحزب المحافظين في الحقبة ما بين 1886-1921 لدعم سياسة المحافظة على الوجود البريطاني في ايرلندا ومنع النزعات الاستقلالية التي كانت شائعة فيها

آنذاك. ويتخذ حزب المحافظين مساراً واضحاً للحفاظ على التقاليد البريطانية كما وينتهج سياسة لتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وترشيق القطاع العام، وإقرار سياسة ضريبية تتمكن من دعم الميزانية ، الى جانب التشدد في مكافحة الجريمة ووضع ضوابط على الهجرة إلى بريطانيا. وكان حزب المحافظين قد عاني من ضعف القيادة بعد أفول نجم مارجريت تاتشر رئيس الوزراء الأسبق، مما تسبب في عدم تمكن الحزب من الفوز في أي انتخابات تشريعية منذ عام 1997 ، ولكن نجاح الحزب بإنتخاب قيادات شابة جديدة مكنته من زيادة شعبيته بين البريطانيين، وقد تتوج ذلك بفوزه بالإنتخابات العامة في أيار 2010. وترأس الحزب ديفيد كاميرون (David Cameron)، الذي ترأس حكومة إئتلافية شكلها الحزب الى جانب حزب الديمقراطيين الأحرار .

ينظر : الموقع الرسمي للبرلمان البريطاني (The Prime Minister Office)

https://www.gov.uk/government/organisations/prime-ministers-office-10-downing-street

[52] حزب الديمقراطيين الأحرار: حزب ليبرالي تأسس عام 1988 من اندماج حزب الأحرار والحزب الديمقراطي الاشتراكي ، ويركز فكره على الحد من تدخل الدولة في الشؤون الخاصة للأفراد في بريطانيا وسائر دول العالم . ويؤيد بقوة التحول الديمقراطي للنظام السياسي، ويعزز القيم الليبرالية الحديثة، ويعارض فكرة "الدولة المربية" ، ويختلف الحزب عن بعض نظرائه من الليبراليين في العالم في قضية الليبرالية الاقتصادية حيث يفضل الحزب التزام الدولة بقيم العدالة الاجتماعية دون أن يمس هذا بالحرية الاقتصادية للأفراد ونظام السوق. ويتخذ موقفاً واضحاً من العلاقة مع أوروبا بدعمه للإندماج البريطاني مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي والإلتحاق بمسار الوحدة السياسية والنقدية الأوروبية، ولكن الحزب ولضرورات إنتخابية ومن اجل مشاركته بالسلطة حاول إنتهاج سياسة مرنة في هذا المجال تمكن من خلالها من إقناع حزب المحافظين بالدخول معه بإئتلاف تمكن من خلاله من المشاركة في الحكومة البريطانية التي شكلها حزب المحافظين بعد الإنتخابات العامة التي شهدتها بريطانيا في أيار 2010. يرفض الحزب الحلول الانفرادية في السياسة البريطانية ويرى أن أهداف السياسة الخارجية يمكن أن

توضع موضع التنفيذ عبر العمل الجماعي وضمن مؤسسات المجتمع الدولي لاسيما الأمم المتحدة. ويتبنى الحزب قيم المحافظة على البيئة. ويلاحظ أن حزب الديمقراطيين الأحرار كان قد رفض الموقف البريطاني من حرب العراق وعدّ تلك الحرب انتهاكاً للقانون الدولي وخروجاً عن الشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة. ويعد الحزب ثالث أكبر حزب في بريطانيا وحصل الحزب على 57 مقعداً في البرلمان البريطاني في الانتخابات التي جرت في أيار 2010، ويرأس الحزب حالياً نيك كلك (Nick Clegg) .

ينظر : الموقع الرسمي للبرلمان البريطاني (The Prime Minister Office)

https://www.gov.uk/government/organisations/prime-ministers-office-10-downing-street

[53] تصريح وليم هيغ وزير الخارجية البريطانية بمناسبة استلامه المنصب في 2010 ينظر : الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية.

https://www.gov.uk/government/organisations/foreign-commonwealth-office

[54] وزارة الخارجية ، التقرير السنوي للسفارة العراقية في لندن لعام 2012 .

[55] وزارة الخارجية ، التقرير السنوي للسفارة العراقية في لندن لعام 2013 .

[56] ينظر الموقع الرسمي للحكومة البريطانية على الرابط :

https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-visits-iraq-to-discuss-isil.ar

[57] https://www.gov.uk/government/news/uk-to-provide-further-support-to-forces-fighting-isil.ar

[58] https://www.gov.uk/government/world/organisations/dfid-ira

[59] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=3510

[60] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=3897

[61] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=4505

[62] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=5278

[63] منشور على الرابط :

http://www.alsumaria.tv/news/165275

[64] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=6474

[65] كان حزب العمال البريطاني قد شكل الحكومة البريطانية منذ عام 1997 وبقي يمثل الأغلبية في البرلمان البريطاني حتى الإنتخابات العامة التي شهدتها بريطانيا في شهر أيار 2010 حيث فاز حزب المحافظين بالعدد الأكبر من مقاعد البرلمان وشكل مع حزب الديمقراطيين الأحرار حكومة إئتلافية ليتحول حزب العمال الى المعارضة داخل البرلمان البريطاني.

[66] يترأس الحزب حالياً اد ميليبند الذي فاز بزعامة الحزب بعد انتخابات جرت داخل حزب العمال خاضها أمام أخيه ديفيد ميليباند (الذي كان وزيرا للخارجية في آخر حكومة عمالية).

[67] بدى ذلك واضحاً في شهادتين قدمهما أمام لجنة التحقيق في حرب العراق (لجنة تشيلكوت) والتي شكلت للنظر في ظروف الحرب في العراق

[68] Duclos Alexander ,Influencing Tomorrow: Future Challenges for British Foreign Policy , p. 30 .

[69] ينظر : نواف التميمي، إصرار بريطاني على كشف دوافع بلير في غزو العراق ، منشور على الرابط

https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/21

[70] للاطلاع على التقرير كاملا ينظر موقع حرب العراق التابع للحكومة البريطانية على الرابط : http://www.iraqinquiry.org.uk/the-report/

[71] ينظر الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160706_chilcot_report_results_at_glance

[72] ينظر الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160704_uk_chilcot_questions

[73] Ibid

[74] ينظر الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160705_iraq_chilcot_careful_analysi

[75] ينظر الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160706_uk_iraq_chilcot_inquiry

[76] Ibid .

[77] This situation is not new. See Michael Clarke, British external policy-making in the 1990s (London:Macmillan, 1992), pp. 44–52.

[78] William Wallace, The foreign policy process in Britain, RIIA, London, 1975, p. 36 .

[79] Donna Lee, 'The growing influence of business in UK diplomacy', International Studies Perspectives 5:1,2004, pp. 50-54

[80] Shaun Breslin, 'Beyond diplomacy? UK relations with China since 1997', British Journal of Politics and International Relations 6: 3, 2004, pp. 409–25.

[81] Anthony Sampson, Who runs this place? The anatomy of Britain in the 21st century, John Murray, London , 2004, p. 301.

[82] وزارة التجارة والاستثمار البريطاني، مكتب العراق، إرشادات العمل مع العراق، سنة 2012 ، ص 30 .

[83] ينظر : مينا العربي ، المالكي يلتقي براون اليوم لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين بلديهما ، جريدة الشرق الأوسط ، 30 نيسان 2009 .

[84] تقرير السفارة العراقية في لندن تشرين الثاني 2013.

[85] المصدر نفسه .

[86] عن نسبة التبادل التجاري بين العراق والمملكة المتحدة ينظر : التقرير السنوي للسفارة العراقية في لندن لسنة 2013 .

[87] تجدر الإشارة إلى أن الأرقام لعام 2013 هي فقط حتى شهر تشرين الثاني 2013، حسب ما ورد في تقرير السفارة العراقية في لندن .

[88] تقرير حقوق الإنسان 2012 الصادر من وزارة الخارجية البريطانية لسنة 2012، ص 23 .

[89] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=2546

[90] استنادا" إلى تعليمات وزارة الخارجية البريطانية الملحق التجاري في العراق . ينظر : دائرة الإعلام لوزارة التجارة والاستثمار البريطانية .

[91] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية في تشرين الثاني 2013.

[92] تقرير القنصلية العراقية في مانجستر 2012.

[93] المصدر نفسه .

[94] ينظر موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :

https://iraq.britishcouncil.org/about/iraq

[95] ينظر : المصدر نفسه .

[96] تقرير القنصلية العراقية في مانجستر 2012.

[97] ينظر : مينا العريبي ، المالكي يلتقي براون اليوم لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين بلديهما ، جريدة الشرق الأوسط ، 30 نيسان 2009 .

[98] ينظر موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=4717

[99] ينظر موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=6147

[100] ينظر موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :

http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=6473